



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمؤسسة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: - طارق بن ضياف
- كريم مخلفي

بعنوان:

أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

(دراسة آراء المستجوبين لمركز الضرائب لبلدية العلمة- ولاية سطيف)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ	بزة صالح
مشرفا	أستاذ محاضر أ	رزقي محمد
مناقشا	أستاذ محاضر ب	بن قري الياس

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

الإهداء

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر. والإصرار. إلى
النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطف نوره أبدا والذي العزيز.

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة
التي لا طالما تمننت أن تقرأ عينها لرؤيتي في يوم كهذا أمي العزيزة.

إلى من أناروا لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي
الكرام وبالأخص الأستاذ المشرف على المذكرة رزقي محمد.

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين
لأصحاب الشدائد والأزمات كريم مخلفي فاروق بن سالم.

إلى من أفاضني بنصائحه المخلصة إليكم عائلتي. أهدىكم هذا الإنجاز وثمره ناجحي
الذي طالما تمنيته. ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضلته سبحانه وتعالى
فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا ويعينني أينما كنت. فمن قال أنا لها
نالها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام

طارق

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى عائلتي الكريمة زوجتي الغالية

والى أفلاذ كبدي شهد لؤي حمود إلى إخوتي

وإلى صديقي وأخي مراد وإلى من ساهموا في نجاحي ونوروا دربي

أستاذي وطارق بن ضياف وشكرا

كريم

شكر وعرfan

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى،

الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا طريق العلم ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة هذا العمل إلا أن نتقدم

بجزيل الشكر وأمسى

عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف " رزقي محمد " على قبوله الإشراف على هذه

المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه المستمر أعانه الله في كل درب سلكه؛

كما لا ننسى الأساتذة الذين ساعدونا في إتمام بحثنا هذا وتزويدنا بكل المعلومات والبيانات والنصائح اللازمة جزاهم الله عنا كل خير

ونشكر أيضا موظفي مركز الضرائب الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة اللازمة لإتمام هذا العمل والشكر أيضا للجنة المناقشة التي تحملت عناء قراءة ومناقشة هذا

البحث

وفي الختام أسأل الله العلي العظيم أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يوفقنا جميعا لما يحب ويرضى، فما كان من توفيق فمن الله. وما كان خطأ أو زلل أو

نسيان فمن نفسي ومن الشيطان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال التعرف على مختلف التطبيقات والأنظمة الرقمية (النظام الجبائي الإلكتروني جبايتك ومساهمتك) التي من خلالها يسهل عمل الإدارة الجبائية وحماية القوانين الضريبية للوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج دراسة حالة لمديرية الضرائب لبلدية العلماة، وتم دعم الدراسة باستبيان تم توزيعه ليشمل عينة من الإداريين والموظفين.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقمنة ساعدت في إعطاء الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي الذي يمكن من الحد من التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن التكنولوجيا هي البديل المستقبلي الحتمي للتحويل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية التي ستساهم بشكل كبير في بناء نظام جبائي عادل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، نظام جبايتك، نظام مساهمتك، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aimed to identify the importance of digitizing the digital tax administration in reducing tax evasion, by identifying the various digital applications and systems (the electronic tax system, Your Tax and Your Contribution), through which the work of the tax administration and the protection of tax laws are facilitated in order to reach the set goals, and in order to The study was supported by a questionnaire that was distributed to include a sample of administrators and employees.

The study reached several results, the most important of which is that digitization helped in giving the correct statistics of the tax base, which enables reducing tax evasion. The study also concluded that technology is the inevitable future alternative to the shift from paper-based administration to electronic administration, which will contribute significantly to building a fair tax system.

Keywords: digitization, tax administration, your tax system, your contribution system, tax evasion.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
06	المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي.
32	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
43	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لبلدية العلماة
45	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية
66	الخاتمة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	المقارنة بين دراستنا والرسائل العربية	01
37	المقارنة بين دراستنا والمقالات	02
39	المقارنة بين دراستنا والدراسات الأجنبية	03
46	إحصائيات خاصة باستمارة الاستبيان	04
48	الجدول التوزيع لمقياس فئات ليكارت Likert	05
49	صدق الاتساق البنائي لأبعاد الاستبيان	06
50	نتائج ثبات الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ)	07
50	توزيع المستجوبين حسب الجنس	08
51	توزيع المستجوبين حسب السن	09
52	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	10
53	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	11
54	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	12
55	توزيع أفراد حسب تكوين في الإعلام الآلي	13
57	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحاور	14
59	يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط	15
61	يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط.	16
62	يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط.	17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	01
51	توزيع المستجوبين حسب الجنس	02
52	توزيع المستجوبين حسب السن:	03
53	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:	04
54	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	05
55	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	06
56	توزيع أفراد حسب تكوين في الإعلام الآلي	07

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان

مقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً متسارعاً في كافة المجالات، ولا سيما في مجال المعاملات الإدارية، نتيجة لتسارع الأبحاث والتطورات في تكنولوجيا رقمنة المعلومات والاتصال. أصبحت هذه التكنولوجيا من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من المعاملات الإدارية التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، وتراجع أشكال الخدمة العمومية التقليدية.

في الجزائر، كان للتطور التكنولوجي تأثير واضح في قطاع الضرائب، مما دفع إلى اعتماد نظام الرقمنة في العمليات الجبائية. بدأت هذه الأنظمة بمفاهيم بسيطة وتطورت على مر الزمن، حتى أصبحت حاجة ملحة لا غنى عنها بسبب مزاياها المتعددة وأهدافها المحددة. توفر الرقمنة حلاً لمختلف المشاكل في النظام الجبائي بطريقة سهلة وشفافة وفعالة.

من أبرز المشاكل التي يواجهها النظام الجبائي في الجزائر هي ظاهرة التهرب الضريبي، التي تفتت وتعددت أشكالها بشكل سريع وخطير. تعتبر هذه الظاهرة عقبة كبيرة أمام الدولة في تنفيذ سياساتها المالية، ورغم استخدام العديد من الطرق والوسائل الرقابية للحد منها، كانت النتائج غالباً وقتية وضعيفة.

لهذا السبب، تزايد الاهتمام بإيجاد نظام رقابي فعال وشفاف، حيث كانت الرقمنة هي الحل الأمثل. بعد توفير جميع المتطلبات لإنشاء نظام رقمي متكامل، يمكن للنظام الجبائي العمل بكفاءة عالية للحد من التهرب الضريبي والسيطرة عليه، مما سيسهم في إعادة الديون الضريبية المكدسة وزيادة متوسط التحصيل الضريبي، وبالتالي يؤدي إلى إصلاح شامل للنظام الجبائي في الجزائر.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآليات التي تساهم في خدمة التصريح الإلكتروني جبايتك (Jibayatic) في تبسيط الإجراءات الضريبية؟
 - ما هي الآليات التي تساهم في خدمة "مساهمتكم" (Moussahamtic) في تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من خلال تقديم التصاريح والدفع إلكترونياً؟

- ما هي جوانب فعالية الرقمنة للحد من التهرب الضريبي؟

✚ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **خدمة التصريح الإلكتروني جبايتك (Jibayatic)** تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، تحسين جودة الخدمات، وزيادة الشفافية في التعاملات الضريبية.
 - **خدمة مساهمتك (Moussahamtic)** تسهل الإجراءات الضريبية للمكلفين عبر تقديم التصاريح والدفع إلكترونياً، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الحاجة إلى الحضور الشخصي للمكاتب الضريبية
 - **الرقمنة** أثبتت فعاليتها في الحد من التهرب الضريبي بتحسين الشفافية، الكفاءة، والتتبع في العمليات الضريبية، مما يسهل الكشف عن حالات التهرب الضريبي ويعزز الامتثال الضريبي.
- اختصار

✚ **أهمية الدراسة:**

يتيح تمكين المكلفين والجمهور العام من الوصول بسهولة إلى المعلومات الضريبية والتحقق منها، تعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة وتقليل الفساد والاحتيال. بالإضافة إلى أهمية استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية بشكل عام ولدى موظفيها بشكل خاص يعتبر وسيلة فعالة لزيادة فعالية وكفاءة الإدارة الجبائية.

كما أن أهمية الدراسة تنبع من كون الرقمنة تساعد المكلفين في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية بسهولة، مما يسهم في تسهيل عملية التحصيل الضريبي للخزينة كأحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة، وبالتالي تتجلى أهمية استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة على عملية التحصيل الضريبي.

✚ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على المفاهيم المرتبطة بالرقمنة وأهميتها في عمل الإدارة الجبائية.
- الإلمام بعملية التحصيل الضريبي ومختلف طرقه وقواعده.
- التعرف على مختلف أنظمة التصريح الجبائي عن بعد " جبايتك " و " مساهمتك ".
- معرفة الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجبائية في مساعدة موظفيها في عملية الحد من التهرب الضريبي.

✚ **منهج الدراسة:**

نظراً لطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الجوانب النظرية المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية، وتحليل مساهمتها في الحد من التهرب الضريبي.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لمركز الضرائب لبلدية العلمة باستخدام استبيان، بهدف الاطمئنان إلى النتائج المتوصل إليها.

✚ حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: التعرف على رقمنة النظام الجبائي وأهميته في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- الحدود الزمنية: تشمل فترة توزيع استبيان الدراسة في الفترة بين 20 افريل حتى 20 ماي.
- الحدود المكانية: مديرية الضرائب لبلدية العلمة بولاية سطيف.

✚ أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي

نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- شغفنا الكبير بموضوع رقمنة الإدارة الجبائية وأهمية فهم آخر المستجدات في هذا المجال.
- توافق موضوع الدراسة مع تخصصنا الأكاديمي وتكويننا المهني.

أسباب موضوعية:

- التطورات الحديثة التي شهدتها الإدارة الجبائية، خاصة في مجال الرقمنة خلال السنوات الأخيرة.

✚ صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، خصوصا عنصر رقمنة الإدارة الجبائية.
- العدد المعتبر للاستبانات غير المسترجعة، يرجع إلى كثرة الأعمال الإدارية للموظفين المستجوبين في فترة الدراسة.
- ضيق وقت إنجاز الجانب التطبيقي، بسبب طول فترة استرجاع الاستبانات.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي، أما المبحث الثاني فتضمن الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني الذي يعتبر الجانب التطبيقي تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول خصص للتعريف بمديرية الضرائب بلدية العلمة لولاية سطيف، ومهامه وكذا التعرف على هيكلته، والمبحث الثاني منه لتحليل الاستبيان لاستنباط نتائج اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

تمهيد:

تهدف رقمنة الإدارة الجبائية إلى تحسين كفاءة جمع الضرائب وتقديم الخدمات الضريبية بفعالية، والحد من التهرب الضريبي. يمثل التهرب الضريبي تحديًا عالميًا يؤثر على العائدات الضريبية ويشكل عبئًا ماليًا على الاقتصاد. تعتمد الرقمنة على التكنولوجيا والحلول الرقمية في تنفيذ السياسات الضريبية وإدارة الضرائب، مما يسهل جمع البيانات الضريبية وتحليلها بدقة وسرعة. باستخدام أنظمة المعلومات الضريبية وتقنيات التحليل، يمكن للسلطات تحديد الثغرات والاستراتيجيات المستخدمة في التهرب الضريبي. كما تسهم الرقمنة في تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين التواصل بين السلطات والمكلفين، مما يزيد من الالتزام الضريبي ويقلل فرص التهرب، وبالتالي يزيد العائدات الضريبية ويعزز النزاهة في النظام الضريبي.

للإمام بالموضوع بشكل واضح تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية والحد من التهرب الضريبي

تُعَدُّ الرقمنة بشكلٍ عام من أبرز الثورات التقنية التي حققت في العصر الحديث. حيث أدت التطورات في مجال التكنولوجيا وابتكار تقنيات متطورة إلى التفكير الجاد من قبل مختلف الدول والحكومات في استغلال هذه التقنيات بواسطة الحواسيب وشبكات الإنترنت لتقديم الخدمات للمواطنين بشكل رقمي، وهذا من شأنه تسريع سير الأعمال.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول رقمنة الإدارة الجبائية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الرقمنة وأصولها، بالإضافة إلى استعراض مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية والإدارة الجبائية بشكل عام، وسنتناول أيضاً خصائص ودوافع رقمنة الإدارة الجبائية.

مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية نتطرق أولاً إلى تعريف رقمنة الإدارة، بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى لمفهومي رقمنة الإدارة والإدارة الالكترونية.

1. رقمنة الإدارة

1.1. مفهوم رقمنة الإدارة

تعرف رقمنة الإدارة على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الإستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً.¹

وتعرف كذلك بأنها "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة".² كما تعرف بأنها "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطلق هذا المعنى حتى الأمور الإدارية".³

وتعرف أيضاً: "لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الأنترنت فحسب، بل يشمل المحاور الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية غير تقليدية في أي مكان وزمان دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص".⁴

¹ علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 32.

² نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 158.

³ محمد سمير أحمد "الإدارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2009، ص 25.

⁴ Zhiyan fang, "E-Government in digital era, Concept, practice, and development", (Internatinal, journal of the computer, the Internet and Management), Vol 1, no 2, 2002, p: 03.

وهي أيضا "استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة".¹

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف عام لرقمنة الإدارة على أنها تشمل تحويل العمليات التقليدية إلى أنظمة إلكترونية مبنية على الحوسبة، حيث يتم تخزين ومعالجة المعلومات بشكل رقمي وتساهم في تحسين التواصل والتنسيق بين الأقسام المختلفة في المنظمة وتحسين تدفق المعلومات والبيانات بينها.

2. تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنفاص من حالات التهرب الضريبي".²

وتعرف كذلك أنها: الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية".³

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ومتسلسل من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة.

¹ عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة الجزائر الجزء، العدد 1، د7، 2017، ص، ص 62، 63.

² قناص علي زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، (مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص: 218.

³ أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015، ص 17.

3. أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

- تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الجبائية من خلال أحداث عملية الرقمنة في النقاط التالية:¹
- تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين.
 - تسهيل إجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات.
 - الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب.
 - تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية وريح أماكن التخزين والارشفة.
 - تقديم الخدمات للمكلفين بصورة مرضية خلال 24 ساعة و ليلة إبان الأسبوع.
 - تعميق مفهوم الشفافية والبعد على المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال الجبائية.
 - اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.

كما هناك ما يرى أن أهمية رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في:²

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيضه.
- تعزيز وترشيد الإجراءات الجبائية.
- تبسيط إجراءات تسيير وتفعيل الضريبة.
- تسهيل وتبسيط المعاملات الإدارية الجبائية.

4. خصائص رقمنة الإدارة الجبائية

تقدم رقمنة الإدارة الجبائية وجها آخر مغاير لوجه الإدارة العادية وتعتبر أداة فعالة في جميع العمليات خلال الوقت الحاضر، وتتمثل خصائص رقمنة الإدارة الجبائية في خصائص الإدارة الإلكترونية والتي تتمثل في:³

1.4. السرعة والوضوح: أن كثير من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخت وبقيت لسنوات على حواجز البيروقراطية يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضيا بفعل التحول إلى أسلوب الإدارة الجبائية الإلكترونية، والتي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية إنجازا لمعلومات. ففي ظل الإدارة الإلكترونية لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل.

¹ شعباني لطفي، وآخرون، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري"، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحمية، عمان، الأردن، 6 و 8 نوفمبر 2017، ص 4.

² وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 17، 2017، ص 69.

³ أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 29.

2.4. عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية انه بالإمكان مراجعتها طوال أجهزتها ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الأنترنت أو عبر المنتشرة، كما أن شبكتها الداخلية ليست بالحاجة إلى مباني ضخمة لاستيعاب.

بعض أجهزة الحاسوب، ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات.

3.4. إدارة المعلومات: لا تقوم الإدارة الجبائية الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة، ومن ضمن تلك البرامج ما يتيح للمراجع إنجاز معاملاته عبر شاشاتها وازرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية. كما تهتم بإدارة الملفات وليست الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها البعض على أرفف أرشيف الإدارة، ولا يعني هذا أن الإدارة الجبائية الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات والبيانات بل تضمن لها وسائل حفظ الأمانة.

4.4. مرونة الإدارة الجبائية الإلكترونية: مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل امكانها للاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، متعددة بذلك حوج الزمان والمكان وصعوبة الاتصال، مما يعين الإدارة الجبائية على تقديم الكثير من الخدمات التي لم تكن متاحة أبدا بفعل تلك العوائق في ظل الإدارة التقليدية.

5.4. الرقابة المباشرة والصادقة: ومن خصائص الإدارة الجبائية الإلكترونية انه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الجبائية تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالملفات والتقارير التي يرفعها الافراد في الإدارة التقليدية بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين.

6.4. معالج لتحسين الأداء بشكل فعال: حيث أن الإدارة الجبائية التي تقوم على نظام تكنولوجي يكون لها القدرة على معالجة جميع المشاكل بشكل أسرع مقارنة بالطرق التقليدية التي يديرها الإنسان بمفرده. حيث يضم النظام التكنولوجي كل وحدة معالجة مركزية وإدارة التخزين ونظام الشبكة والتشغيل، نظام قاعدة البيانات اللازم.¹

¹ شيلي أحالم، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020، ص 14.

5. اهداف رقمنة الإدارة الجبائية

- تسعى الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال¹:
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
 - الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
 - تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.
 - التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، أو الانشغالات بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
 - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
 - المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- كما أن هناك من وجهات نظر تقول بأن أهداف رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في:²
- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي الأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
 - انشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحات عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
 - المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.
 - إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- بالإضافة إلى وجهات نظر أخرى تختلف عن السابقة بحيث وترى أن هناك أيضا أهداف رقمنة الإدارة الجبائية وتتمثل في:³
- تمكين المكلف من الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.

¹ Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôt, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014, P: 02.

² أحسن ركي، سمير عماري، مرجع سابق ص: 29.

³ M.Zikara, "le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jiboya'tic)", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017, P: 03.

- تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الدفع عن طريق الأنترنت لمختلف الضرائب والرسوم.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية.
- مساعدة المكلف إلى الولوج إلى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والإطلاع عليها عن بعد.

6. دوافع رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:¹

1.6. تضخم عدد الهياكل الإدارية: تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل إلى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2.6. تدهور وضعية الهياكل الإدارية: إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

3.6. استفعال ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي: لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.

وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهري الغش والتهرب الضريبي والتي تتخربن بالاقتصاديات الوطنية، وكذا عجز الترسانة القانونية لوحدها عن معالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرية إدارة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.²

¹ بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرية الإدارة الجبائية كألية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، (مجلة دراسات اقتصادية)، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد، 21، العدد 1، 2021، ص 154.

² حراش إبراهيم، عصرية الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه) علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 3، 2021، ص 167.

4.6. الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.¹

المطلب الثاني: ماهية الجبائية وتحديد الوعاء الضريبي

تطور العالم السريع أجبر الدول على البحث عن وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة، ومن بين هذه الموارد الجبائية التي تلجأ إليها الدول لتلبية احتياجاتها الاقتصادية. تبرز أهمية الضرائب كأحد أهم الموارد التي تموّل خزائن الدول وتُعتبر وسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي من قبل الحكومات. ونتيجة لهذا، أصبحت موضوعات الجبائية محل اهتمام عالمي، وتعتبر مادة علمية مهمة في مختلف دول العالم.

أولاً: تعريف وخصائص الجبائية

1. تعريف الجبائية: نلاحظ بأنه هناك عدة تعاريف للجبائية من أهمها:

التعريف الأول: الجبائية هي مساهمة نقدية تفيض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تفرض جبرا بتحويل أموال محصلة وبشكل نهائي وبدون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.²

التعريف الثاني: الجبائية هي ذلك النظام التشريعي الموضوعي حيز التطبيق لضمان الإيرادات وتغطية النفقات الخاصة بالدولة بصفة مستمرة.³

التعريف الثالث: الجبائية هي مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تتكون من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية:⁴

¹ بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العالقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، جامعة تيمسويلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 297.

² Pierre Beltrame, la fiscalité en france, hachette, 6^{ème} édition, 1998, p : 12

³ حميد بوزيدة، جبائية المؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 15.

⁴ سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011-2012، ص 69

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للجباية على أنها "مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، لتمويل ميزانية الدولة والجباية كغيرها من الإيرادات العامة الأخرى لها مميزات تجعلها أكثر قابلية لتمويل الميزانية العامة، سواء بالنسبة للأفراد باعتبار أنهم سوف يستفيدون منها من خلال المنشآت العامة أو بالنسبة للدولة باعتبارها تمثل المورد الأكثر استقرار وسيادة".

2. خصائص الجباية: من خلال التمعن في تعاريف الجباية يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص تخص كل نوع، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

2.1 الجباية مبلغ نقدي: كانت الضريبة في النظم الاقتصادية القديمة تفرض وتحصل في صورة عينية وهذا تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات والمبادلات العينية وعدم انتشار النقود عكس ما هو عليه الآن حيث أصبحت النقود وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا وسيطرة مما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

2.2 الجباية إجبارية: بمعنى أن هذا الإلزام قانوني وليس معنوي يستمد مصدره من القانون وليس إدارة الأفراد أو الدولة وبناء عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون اخذ رغبته أو استعداده في عكس الرسوم التي تكون اختيارية ويكون للدولة في حالة الامتناع عن أدائها حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة.

2.3 الجباية بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة ويدفع المكلف بالضريبة مساهمة منه كعضو داخل مجتمع في تحمل الأعباء العامة.

2.4 الجباية تدفع بصورة نهائية: بمعنى أن الدولة تلتزم برد قيمتها للمكلفين أو يدفع أي فوائد عنها ولا يحق المطالبة بها وتدفع بصورة نهائية ولا رجعية فيها حتى وإن كانت أكثر من قيمتها.

2.5 الجباية سنوية: نرى أن الضريبة تكون على الإيرادات في السنة المالية، مما يتناسب مع مبدأ السنوية، حيث انه من المتعارف عليه بأن الدورة المالية غالبا ما تكون سنة ما.

2.6 مكانة الجباية: أي أنها تكون خاضعة إليها جميع الدخول في الدولة بغض النظر عن جنسية المكلف، كما انه يخضع للضريبة كل شخص في الدولة يمارس نشاطا، ويستند هذا المفهوم إلى التبعية الاقتصادية وليست السياسية، أي أن الدخل المتأتي داخل حدود الدولة بصرف النظر عن جنسيته يعتبر خاضعا للضريبة في هذه الدولة.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص 66، 67.

2.7 الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها: تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، وإذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها ويشمل الهدف الدائم الرئيسي للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها والتي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الأفراد وحقوق الخزينة العامة.

ثانياً: تحديد الوعاء الضريبي

1. مفهوم الوعاء الضريبي

يقصد بالوعاء الضريبي الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة فإذا ما نقرر اقتطاع جزء من القدرة الشرائية في صورة ضريبة تعين تحديد الشكل المكون للمادة التي تفرض عليها الضريبة وهو ما يعبر عنه باختيار أساس فرض الضريبة أو أصل الضريبة. ويمكن تعريفه أيضاً بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وذلك حسب الأنظمة المحددة لذلك وعلى هذا الأساس يمكن أن تفرض الضريبة على الدخل أو على رأس المال أو الدخل ورأس المال معاً أو فيما إذا فرضت على الأفراد رأساً بغض النظر عن دخولهم أو ثروتهم.

ويتأثر الوعاء الضريبي بدرجة تطور النمو الاقتصادي ففي المجتمعات الزراعية نجد أن الوعاء قد يكون على الإنتاج الزراعي مباشرة أو اللجوء إلى الضرائب الغير مباشرة لسهولة فرضها بينما في الدول المتقدمة نجد الاعتماد على الضرائب المباشرة المفروضة في الغالب على دخول الأفراد من العمل والأرباح المحققة.¹

2. التحديد الكمي للوعاء الضريبي

يتوقف حجم الحصيلة على طريقة تحديد الوعاء الضريبي، أو تقدير قيمة الدخل للضريبة وهناك طرق

مختلفة لتقدير قيمة المادة الخاضعة. وتتمثل فيما يلي:

1.2. التقدير الغير مباشر

أ. التقدير بواسطة المظاهر الخارجية: حسب هذه الطريقة يتم تقديم قيمة الوعاء الضريبة على أساس عدد في المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة المكلف فيمكن مثلاً الاستدلال بالقيمة الإيجارية لسكن الممول أو محل عمله، عدد العمال وعدد السيارات التي يملكها الخ.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، ص 129.

تمتاز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق والتقليل من حالات الغش والتهرب من دفع الضريبة خصوصا وإذا أحسن اختيار المظاهر الخارجية ويعاب عليها أنها تؤدي إلى فرض الضريبة على أساس قد يبتعد عن الواقع، كما أن التساوي في المظاهر الخارجية، قد يؤدي إلى فرض ضريبة متساوية بالنسبة لأشخاص وذلك بالرغم من اختلاف ظروفهم، ودخولهم بالإضافة إلى انه يمكن تجنب الضريبة بالجوء إلى التقليل من المظاهر الخارجية كان يعتمد الأشخاص إلى نسب أملاكهم إلى أولادهم وأزواجهم الخ.

ب. **طريقة التقدير الجزافي:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير الوعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض الأدلة لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة إن الأدلة التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قد تكون قانونية يحدد النظام الضريبي ويقتصر دور الإدارة الضريبية على تطبيق تلك القواعد من ذلك تقدير الأرباح التجارية للممول بنسبة معينة من رقم الأعمال هذا ما يسمى بالجزاف القانوني.

أما إذ ترك تقدير الوعاء الضريبي للاتفاق بين الممول والإدارة الضريبية على رقم معين بمثل مقدار دخله، فهذا ما يسمى بالجزاف الاتفاقي، وبعض الأحيان بالجزاف الإداري. يعاب على هذه الطريقة عدم قيامها على أساس التحديد الدقيق ومن ثم بعدها عن الحقيقة والعدالة.¹

ج. **التقدير المباشر:** تمثل هذه الطريقة تقدير المادة الخاضعة للضريبة تحديد أكثر انضباطا ودقة من طرف سالفه الذكر، إذ أنها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة، وتتم هذه إما بالتصريح، وإما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية.

- **التصريح:** يتمثل التصريح في شكلين أساسيين:
• **تصريح المكلف بالضريبة:**

مضمون هذه الطريقة إن يقوم المكلف بالضريبة بنفسه تقديم التصريح في الموعد الذي يحدده القانون بحيث يتضمن التصريح عناصر ثروته أو دخله أو الوعاء (المادة الخاضعة للضريبة) بصورة عامة مع اقتراح حسن أمانة المكلف بالضريبة ولضمان صحة ودقة التصريح فإن الإدارة تحتفظ لنفسها بالحق في رقابة التصريح وتعليقه، إذ تبين أن هناك غش أو خطأ فقد يلجأ المكلف بالضريبة إلى تقليل حجم دخله لكي تفرض عليه ضريبة أقل من دخله الحقيقي، لذا يكون للإدارة حق في أن تلجأ إلى طريقة المظاهر الخارجية، أو التقدير الجزافي للوصول إلى حقيقة الدخل الخاضع للضريبة، فقد تفرض بعض العقوبات الجنائية أو المالية في حالة تعمد التهرب من الضريبة عن طريق تقديم تصريحات غير صحيحة، وتتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الضريبية فهي من

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص ص 31، 32.

جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقدير منضبطا ومن ثم فإن ربط الضريبة يتناسب مع الدخل الحقيقي المكلف للضريبة.

. تصريح الغير:

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير مكلف بالضريبة بتقديم التصريح إلى إدارة الضرائب وبشرط أن تكون هناك علاقة قانونية تربط المكلف بالضريبة والشخص الذي قام بالتصريح وتطبيق هذه الطريقة، شأن تحديد وعاء الكثير من الضرائب كالضريبة على المرتبات والأجور الضريبية على القيم المنقولة، الضرائب على فوائد الديون والتأمينات.... الخ، ما مميّز هذه الطريقة أنها أخذت بها العديد من التشريعات الضريبية المختلفة لضمان دقة تقدير المادة الخاضعة للضريبة.

• التقدير بواسطة الإدارة الضريبية:

يحول القانون لإدارة الضرائب حق التقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة، ولذا تسمى هذه الظاهرة بالتقدير أو التفتيش الإداري وهذا عن طريق فحص وتدقيق الدفاتر والسجلات المحاسبية للمكلف، وهذا في حالة تخلف المكلف بالضريبة أو الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو التصريح غير مطابق، أو تنطوي على خطأ أو غش إلا أن القانون أعطى للمكلف بالضريبة حق الطعن في صحة التقدير وفقا للقواعد القانونية المحددة¹.

3. التحديد الكيفي للوعاء الضريبي

إن الاتجاه الحديث في المالية العامة هو الأخذ بعين الاعتبار بالضر وف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرضها، وهذا يستدعي التفرقة بين الضريبة الحقيقية والضريبة الشخصية ومنه سنتطرق إلى كلتاها كالآتي²:

1.3. الضريبة الحقيقية:

تفرض على الدخل بغض النظر عن شخصية المكلف بالضريبة أو ظروفه العائلية أو الاجتماعية. فإذا فرضت ضريبة على الدخل الناتج عن ملكية الأرض الزراعية، فإنها فرضت ضريبة حقيقية إذا كانت واحدة بالنسبة لجميع الملاك بغض النظر عن ظروفهم الخاصة، فلا فرق بين من يملك هكتارا واحدا أو أكثر.

¹ راقب كريمة رشيدة أمير، الإصلاح الضريبي في الجزائر بين النظرية والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع تكتيك بنكية ونقدية جامعة التكوين المتواصل البويرة، الجزائر، 2006، ص 27.

² عمر عبد الله بني إرشيد، موسوعة الضرائب، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 143.

ولا تتطلب الضريبة الحقيقية جهدا كبيرا من جانب من جانب كبير من الكفاءة فهي تتميز ببساطتها وسهولة تطبيقها. وتمتاز بأن حصيلتها عزيزة فهي لا تدخل في حسابها الظروف الشخصية والعائلية للمكلف بالضريبة، كما أنها لا تقرر أية إعفاءات. وبالرغم مما تقدم، فإن الضريبة الحقيقية لا تتلاءم مع مبدأ العدالة الضريبية الذي يستوجب مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف بالضريبة. كما أنها غير مرنة فلا يمكن إحداث تغيير في حصيلتها بسهولة.

2.3. الضريبة الشخصية

فهي التي تفرض على الدخل وتأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة. فعند تحديد المقدرة التكاليفية للشخص لا يقتصر الأمر على تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه، ولكن لا بد من الأخذ في الاعتبار عدة ظروف شخصية تتعلق بذات الشخص الخاضع للضريبة نفسه تتمثل في:

أ. المركز الاجتماعي والعائلي للمكلف بالضريبة: يستلزم ذلك استبعاد جزء من الدخل من إطار فرض الضريبة، وهو ذلك الجزء المخصص لإشباع الحاجات الضرورية للفرد، وهو ما يطلق عليه بحد الكفاف. يختلف هذا الحد من مجتمع إلى آخر، وفي داخل المجتمع من وقت إلى آخر. بالإضافة إلى خصم ما هو لازم للقيام بالأعباء العائلية وتتخذ بعض الدول من ذلك سلاحا إما لتشجيع النسل أو لفرض عقوبة لغير المتزوجين ويكون ذلك عادة بالنسبة للدول التي تعاني نقصا في الزيادة السكانية أو سلاحا لتحديد النسل في الدول النامية التي تعاني من الزيادة في النسل.

ب. مصدر الدخل: إن شخصية الضريبة تأخذ في اعتبارها مصدر دخل المكلف بالضريبة. فالدخل الناتج عن العمل يعامل معاملة مختلفة عن ذلك الناتج عن رأس المال. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الناتج عن العمل قد يتعرض لظروف متعلقة بشخص العامل نفسه كالمرض أو العجز أو الوفاة بالإضافة إلى اختلاف مدة استثمار كل منهما. وهذا يستوجب معاملة كل منهما معاملة ضريبية مختلفة وفقا لظروف كل منهما.

ج. المركز المالي: إن شخصية الضريبة، لكونها تعد بالمركز المالي للمكلف بالضريبة، تتميز في المعاملة بين الدخول المختلفة من حيث أحجامها وشرائحها بحيث تخضع كل منها لسعر خاص يرتفع كلما ازداد مقدار الدخل (الضريبة التصاعدية) ويقل بانخفاض الدخل وذلك كي تحقق المساواة في التضحية بين كافة المكلفين بالضريبة.

ثالثاً: آلية تحصيل

قبل التحدث عن عملية آليات التحصيل الضريبي لابد أن يكون على استعداد و قابلية للنفع كي يكون كذلك لابد أن يصرح بوجود نشاط تجاري يخضعه للضريبة و ذلك بامثاله للقواعد و القوانين التي تدير مجالات الضريبة و تتولى هذه المهام مفتشية الضرائب.

1. تكوين الملف

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معطوبين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي:¹

1.1. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

. شهادة الميلاد الأصلية

. شهادة الإقامة

. نسخة من عقد الكراء أو الملكية،

. طلب خطي للوضعية الجبائية

. تقرير المحضر القضائي

2.1. بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):

. شهادة الميلاد الأصلية للسير وشركاؤه

. هيكل المؤسسة

. عقد الكراء أو الملكية

. شهادة الإقامة للمسير وشركاؤه.

. طلب خطي للوضعية الجبائية.

¹ جعفر خوجة أسامة، آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2018، ص 65-64.

. تقرير المحضر القضائي

ملاحظة: إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتمتلك مصالح مقتضيات الضرائب المطلقة في تحديد مبلغ الغرامة العالية حتى تحديد سنوات النشاط.

2. إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعين من الأنظمة الجنائية في الجزائر والنظام الحقيقي والنظام الجزافي يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

1.2. النشاط التجاري: إذا تعدى رقم الأعمال المحقق فإن المكلف سوف يخضع للنظام الحقيقي وفي حالة عدم تحقيق ذلك الرقم سوف يخضع للنظام الجبائي.¹

2.2. النشاط الصناعي: إذا تعدى رقم الأعمال المحقق سوف يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجزافي ولكل نظام خصائصه التي تختلف عن الآخر، وكي يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي تقوم مفتشية الضرائب ببعض الخطوات وتكون على النحو التالي تقوم المفتشية بإرسال وثيقة سنوية للمكلفة حيث يقوم المكلف بملئها قبل 02/01 من السنة التي تلي تحقيق رقم الأعمال بعدها تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تسمى G وأين تقوم باقتراح رقم الأعمال، له بمراعاة طبيعة النشاط الممارس الموقع ... الخ.

وفي حالة رفض المكلف لرقم العمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نص الوثيقة وبها يمكن للمفتشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، وإذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة جبائية أخرى تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ.

. النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف.

. النسخة الثانية إلى فاضة الضرائب

. النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف

. النسخة الرابعة ترسل إلى المديرية العامة للضرائب

¹ جعفر خوجة أسامة، المرجع السابق، ص 65-66.

ويبقى المكلف تحت هذا النظام مدة سنتين قابل للتجديد إما بنسبة مرتفعة أو منخفضة، أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزافي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم الأعمال مرتفع ومتغير ولكل من النظامين مزايا وعيوب منها:¹

أ. النظام الحقيقي: تتميز مزايا هذا النظام في:

. ربح الزبائن.

. استرجاع مجموع الرسم على القيمة المضافة TVA.

. إمكانية التعامل مع المؤسسات الكبيرة.

ب. أما عيوبه فهي:

. يفرض على المكلف مسك محاسبة منظمة.

. الدفع يكون شهريا.

. صعوبة تحديد رقم الأعمال الحقيقي.

رابعا: أنظمة التصريح الجبائي عن بعد " جبايتك " و " مساهمتك".

1- بوابة التصريح الإلكتروني عن بعد " جبايتك":

لتجسيد مشروع عصرنة قطاع الضرائب قامت المديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمكتب الاستشارات الإسباني (INDRASITEMA) من اجل إنشاء نظام معلومات جبائي من نوع SAP ((ERP)) الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الجبائية، أطلق على هذا النظام تسمية " جبايتك " وهو عبارة عن نظام يسمح بالتصريح والدفع عن بعد وهو عبارة عن فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات.²

¹ جعفر خوجة أسامة، المرجع السابق، ص 67-70.

² عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبايتك - دراسة تقييمية - الملتقى الدولي الافتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية " الفرص التحديات والأفاق، 2022 ص 6.

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب " جبايتك خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية من خلال تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات.

تعتبر منصة جبايتك البوابة الإلكترونية الجديدة للإدارة الجبائية الجزائرية حيث تمنح خدمات التصريح بالضرائب والرسم ودفعها عن بعد من خلال ضمان البساطة والسهولة في الاستعمال وتدخل في إطار التحسن المستمر للخدمات وتوسيعها يتم الدخول لها عن طريق التسجيل الذي يسمح بالدخول إلى حساب خاص بالمكلف ويمكنه:

- الوصول إلى معلوماته الخاصة (العنوان، رقم الهاتف..).

- كتابة التصريح بالضريبة مع حساب أوتوماتيكي.

- إرسال التصريحات والقيام بعملية الدفع مع متابعة مستمرة لكل نشاط.

ومن أهم المزايا التي تقدمها بوابة التصريح عن بعد جبايتك سواء بالنسبة للإدارة الجبائية أو للمكلف على حد سواء:

- الرقمنة الشاملة لجميع العمليات الجبائية الإدارية ابتداءا باستقبال المكلفين ثم القيام بمختلف التصريحات إضافة إلى تحديد الوعاء الضريبي وكذا التحصيل الجبائي.

- إجراء العمليات من مقر المكلفين مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

- الولوج إلى البوابة 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.

- الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم.

- تزويد المكلفين بالضريبة بالمعلومات حول رزنامتهم المحينة إضافة إلى التزاماتهم الجبائية.

2 - بوابة التصريح الإلكتروني عن بعد " مساهمتك":

يندرج إطلاق هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار " قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل إلى مصالحنا"، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة بالقيام بمختلف العمليات الضريبية عن بعد دون التنقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

كما تعد البوابة الجديدة " مساهمتك تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، وتم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب، أين يتم تقديم عديد الخدمات¹:

- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم.

- إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضا تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد الى المصالح الجبائية.

- تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته.

- إجراء دفع عن بعد للضرائب والرسوم.

- الوصول والاطلاع على استمارات التصريحات المودعة.

- الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة تسمية الشركة العنوان، رقم الهاتف وغيرها..).

- إمكانية تعديل البيانات الشخصية.

المزايا التي تقدمها بوابة التصريح عن بعد مساهمتك: فضلا عن تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم، توفر البوابة عدة مزايا للمكلف بالضريبة منها:

- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي.

- سهولة الاستخدام في إدخال البيانات، وفقا للقواعد الجبائية الحينة والتي من شأنها تجنب الأخطاء في الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق.

- توفير أفضل تحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلة التسديدات المنجزة.

¹ دليل استعمال بوابة التصريح عن بعد مساهمتك، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12\05\2024 12:30

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

كيفية الاشتراك بالنسبة لنظامي التصريح عن بعد جبايتك ومساهمته : يعتبر الاشتراك إجراء الزامي من أجل الولوج إلى خدمات بوابة " جبايتك " و " مساهمتك " حيث يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة، كخطوة أولى يتوجب على الشركات المعنية التقدم إلى مصالح الإدارة الجبائية باختلاف مكان انتماء المؤسسة من أجل الحصول على الرقم التعريفي والرقم السري. يتم طلب الاشتراك بتكوين ملف الاشتراك المتكون من:

- دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة.

- استمارة طلب الاكتتاب.

- كشف التعريف البنكي والبريدي

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من اجل إيداعه، والتي يقوم بتحديد موعد له من اجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به، في اليوم الموعد يستلم المكلف الضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

المطلب الثالث: مدخل مفاهيمي للتهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أهم المعوقات التي واجهت المشرع الجبائي، فكل الدول تعاني من هذه الظاهرة وجود الضريبة نفسها، فهي تهدد وجود النظام الضريبي وتقلل من أهميته، ولدراسة هذه الظاهرة منذ فقد وجدت وتشخيصها.

أولاً: ماهية التهرب الضريبي

التهرب الضريبي كلمة واسعة المعنى، وتشمل العديد من الممارسات التي يشكل البعض منها جريمة بالمعنى القانوني، كالغش الضريبي الذي يعني التزوير والتدليس وخيانة الأمانة، بينما ينحصر البعض الآخر في دائرة السلوكيات التي لا تطالها عادة يد القانون.

1. تعريف التهرب الضريبي

التعريف الأول: حسب " A. Margairaz " فإن التهرب: " هو محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون.¹

¹ A.Margairaz, **la fraude fiscale et ses succédanés**, édition : vaudoise, Lausanne, 1977, p :25.

التعريف الثاني: التهرب الضريبي الجبائي هو فن تجنب الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي.¹

التعريف الثالث: يعرف " Lucien Mehi " التهرب الضريبي الجبائي بأنه: " كل العمليات الجبائية التي تهدف

لتخفيض الاقتطاعات وذلك بالتحايل على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من اجل تخفيض الوعاء الضريبي ".²

التعريف الرابع: يعرف " يون أريون " يرى بأن التهرب الضريبي يقوم على تخفيض الأعباء الضريبية المستحقة وذلك يدل على وجود قواعد قانونية دائماً مخالفة للحق الضريبي العام أو يوجد فجوة في القانون والغش الضريبي هو إخفاء غير قانوني لكل أو جزء من الدخل الخاضع للضريبة، وفي هذا التعريف نجد أنه يطرح ما يسميه أحد بأسباب التهرب الضريبي فهو يدل على وجود ظلم ضريبي مما يجعل المكلف يتملص منه كما يوضح لنا أنه هناك مفهومان لتهرب الضريبي وحالة أخرى وهي حالة وجود ثغرات وفجوات في التشريع الضريبي.³

ويعرفه " Andrée Baralari الغش الضريبي بأنه الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع النفقات الضرائب مستحقة ونماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم "ومنه يكون هناك غش جبائي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى استعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليس قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليهم كلياً أو جزئياً لذلك يطلق عليه أيضاً بالتهرب الغير المشرع.⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: التهرب الضريبي هو السلوك الذي يقوم به المكلف بالضريبة، من أجل التخلص الكلي أو الجزئي من دفع الضريبة المستحقة عليه، مستخدماً بذلك طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة، يؤدي في النهاية إلى حرمان الخزينة العمومية من إيراداتها.

2. أسباب التهرب الضريبي

يرجع انتشار التهرب الضريبي إلى تضافر عدة أسباب والتي ترتبط بالمكلف نفسه وطبيعة النظام الجبائي المطبق في البلد، وكذا الظروف الاقتصادية السائدة إضافة إلى الأسباب المرتبطة بالإدارة الجبائية.

¹ Martinez, J.C, **la fraude fixale**, édition : PUF, Paris, 1984, p:17.

² Maurice Dauverger, **Finance Publiques**, édition : PUF, Paris, 1986, p:39.

³ رحيم محمد، آليات مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص قانون عام جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013، ص 7.

⁴ عبة إيمان، التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص 4.

1.2. الأسباب المتعلقة بالمكلف بالضريبة: غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية¹:

أ. ضعف المستوى الخلقي: ضعف المستوى الخلقي يحفز المكلفين على التهرب من أداء واجبهم الجبائي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.
ب. الوضعية المالية السيئة للمكلف: الحالة المالية السيئة للمكلف تجعله يميل نحو التهرب الجبائي لتعويض ما خسره.

ج. ضعف الوعي الجبائي: يقصد بالوعي الجبائي " شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء" في هذا المجال تشكل وسائل الإعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الجبائي، ويعتبر ضعف الوعي الجبائي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الجبائي وذلك يرجع في نظر العديد من المختصين إلى الاعتقادات الخاطئة التالية²:
. اعتقاد أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل.

اعتقاد المتهرب من الضرائب هو سارق شريف يقوم بسرقة الدولة وهي شخص معنوي، فهو لا يضر بالآخرين.
. سوء تخصيص النفقات العمومية حيث يشعر المكلفون بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود عليهم بالمنفعة العامة.
. اعتقاد عدم شرعية الضريبة من الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.

2.2. الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الجبائي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الجبائي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الجبائي ومدى استقرار التشريع الجبائي³:

أ. تعقد النظام الجبائي وعدم استقراره: وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الرسوم والضرائب، مع تغير المكلف الخاضع إلى كل نوع من الضرائب في كل مرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يجد المكلف نفسه أمام أعوان تنقصهم الكفاءة وبوسائل بدائية.

¹ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، 1995، ص 250.

² أحمد جامع، علم المالية، دار النشر العربية، القاهرة، 1975، ص 248.

³ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 251.

ب. عدم استقرار النظام الجبائي: إن عدم الاستقرار هذا راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تحدث على قوانين المالية الرئيسية والقوانين المالية التكميلية، مما خلق نوعا من التذبذب في استمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.¹

3.2. الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة: من المسلم به أن ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد وزيادة دخول المكلفين في أي اقتصاد يجعل إمكانية التهرب الجبائي قليلة جدا، الشيء الذي يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة إلى المستهلكين بسهولة، غير أنه إذا تأملنا وضعية الاقتصاد الوطني المتمم بانتشار الاقتصاد الموازي، الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع والخدمات، إضافة إلى عدم حرية المنافسة وفوضى الاستيراد، هذه الخصوصية قد ساهمت في زيادة حجم التهرب الجبائي بشكل واضح.²

4.2. الأسباب المرتبطة بالإدارة الجبائية: تعتبر الإدارة الجبائية أداة تنفيذ النظام الجبائي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة كلما سهل التهرب الجبائي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الجبائية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيفة العمومي، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطار الجبائية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الجبائية والتي ترتبط بالجانب الخفي لموظفي الإدارة الجبائية، والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي، ولازالت الإدارة الجبائية الجزائية تعاني من قلة الأداء الجبائي وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية، ومن أسباب ذلك ما يلي:³

. غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الجبائية مثل روح التسويق العلاقات العامة، التسيير بالأهداف الخ.

. غياب الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الجبائي عبر وسائل الاتصال المختلفة بغية نشر الوعي الجبائي.

. ضعف التكوين في المجال الجبائي والاعتماد الكلي على مضامين النظام الجبائي الفرنسي دون سواه. سيادة الأساليب الكلاسيكية في معالجة الملفات الإدارية، إذ لا زالت أغلب المصالح تعتمد على الطرق اليدوية.

¹ حميد بوزيدة، جبابة المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007، ص 43.

² محمد زرقون وعبد الحميد بوخاري، أثر التهرب الضريبي على مصادر التمويل المحلي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29 30 جانفي 2013، ص 14.

³ مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017/2018، ص 25.

ثانياً: أشكال وأساليب التهرب الضريبي

تتخذ ظاهرة التهرب الضريبي أشكال متعددة وكثيرة يصعب حصرها خصوصاً بعد التطور الحاصل في ميدان المعاملات والمبادلات التجارية، في حين بقيت المصالح الجبائية حبيسة نظام تشريعي غير مسير لهذا التطور.

1. أشكال التهرب الضريبي

1.1. التهرب الضريبي المشروع: ويسمى بالتجنب الضريبي ويقصد به تجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية،¹ كالحذ من استهلاك السلع التي تفرض عليها الضريبة أو الانصراف عن ممارسة النشاط الذي يخضع لضريبة مرتفعة إلى آخر معنى من الضريبة أو يخضع لضريبة أقل، كما يحدث عند الاستفادة من ثغرات القانون الضريبي.²

2.1. التهرب الضريبي غير المشروع: ويسمى بالغش الضريبي وهو عبارة عن فعل إرادي يقوم به الممول الذي يقرر مخالفة القانون للتملص من دفع الضريبة،³ أي مخالفة مباشرة للقانون الضريبي، وذلك باستعمال طرق الغش تحديد دين والاحتتيال مرتكباً بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون،⁴ ومن صورته محاولة المكلف التهرب من الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار، أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقرار لا يتفق وحقيقة الأمر.⁵

2. أساليب التهرب الضريبي

هناك عدة أساليب للتهرب الضريبي نذكر منها:

1.2. التهرب عن طريق العمليات المحاسبية: حسب ما يقول " JC.MARTINEZ " تتعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض التافه لمبالغ المبيعات أو الاستيراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً مروراً بتضخيم الأعباء القابلة للخصم، حيث يعد النظام المحاسبي نظام تسجيل وتلخيص العمليات المالية التي يقوم بها المكلف وإعطاء بيان دوري للجهات المعنية بنتائج نشاطها مع افتراض جزء من تضامن المكلف اتجاه

¹ ياسر صالح الفريجات، المحاسبة في علم الضرائب، دار المناهج، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

² علي زغودو، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2011، ص 211.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجريد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2011، ص 215.

⁴ نبيل صقر، الوسيط في شرح العقوبات الخاصة بالجريمة الضريبية والتهرب، ط 1، الجزائر 2013، ص 36.

⁵ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص

الإدارة الجبائية فإن المكلف يسعى دو ما إلى إدخال تغييرات على ملفه الجبائي خاصة من الجانب المحاسبي.¹ ومنه فإن أهم طرق التهرب عن طريق العمليات المحاسبية.

أ. التهرب بتخفيض الإيرادات: تعتبر هذه الطريقة أكثر استعمالاً من طرف المكلف التي يعتمد من خلالها على تخفيض الوعاء الضريبي أو التصريح على جزء كبير من هذه الإيرادات التي تدخل في حساب الربح الخاضع للاقتطاع ويتم بعدها التسجيل المحاسبي لبعض الإيرادات كلي أو جزء منها وتكون في إحدى الأشكال التالية:²

. البيع دون فاتورة: حيث يتم الدفع نقداً دون ترك أثر كاستعمال الشيك مثلاً أو يتفق المورد مع زبون بأن يسلمه وصل بالسلع والمواد (Bon de livraisons) أو فواتير مؤقتة يتم نقلها دون مشاكل على أن يتم تمزيق الوصل أو الفاتورة بعد الوصول لمحل الزبون أو إعادته للمورد في القادمة.

. عدم التسجيل المحاسبي لبعض التنازلات على الاستثمارات المحققة لفائض القيمة: كما في حالة التنازل أو بيع مؤسسة لعنصر من عناصر أصولها ثابتة لأحد مسيرها بقيمة أدنى من سعرها الحقيقي.

. فوترة العملية بسعر أقل من السعر الحقيقي: وذلك بتغطية على الإدارة الضريبة وجود نظام ضريبي أو قبض دخل حيث يتم دفع السعر المدخل في الفاتورة بشيك وباقي نقداً.

ب. التهرب بزيادة التكاليف: حيث يقوم المكلف بتضخيم بعض التكاليف والأعباء الخاصة بنشاط المؤسسة أو تسجيل مناصب شغل ليس لها أي وثائق أو تسديد أجور عمال أو مسيرين وهمين وذلك لتخفيض الربح الخاضع للضريبة وفقاً للشروط التالية:³

. أن تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة.

. أن تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.

. أن تتصل بأعباء فعلية مرفقة المبررات ووثائق رسمية.

¹ بداني عبد الهادي، الغش الجبائي ومدى فعالية الإصلاحات في مكافحته، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم السنة الجامعية 2018/2019، ص 9-10.

² أوغاري فاطمة الزهراء، التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العمومية دراسة ميدانية على مستوى الخزينة العمومية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017، ص 34.

³ أوغاري فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 34.

. أن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون هذه الرخصة تجعل المكلف يسرع إلى رفع من نسبة التكاليف والأعباء ويحاول دوما تضخيم أعبائه بكل الوسائل والطرق.

2.2. التهرب الضريبي عن طريق عمليات مادية: يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي في الواقع تكون خاضعة للضريبة سواء كان هذا الإخفاء جزئي أو كلي.¹

. الإخفاء الجزئي: يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

. الكلي: يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها وبالتالي الإنتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير يكون بعيد عن كل مراقبة وهكذا تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية لتمويل مشاريعها.

3.2. التهرب الضريبي عن طريق عمليات قانونية: يعتبر التحايل القانوني هو أكثر الاستعمالات حيث يتم التهرب عن طريق الثغرات القانونية من خلال استغلال هذه الثغرات في النظام الجبائي لصالح المكلف وهنا تكون الإشكالية في أن المشرع الجبائي لا يستطيع فرض أي عقوبة على مرتكبه حيث يقوم المتهرب الضريبي في إيجاد حالات قانونية تسمح له بالاستفادة من مزايا له الحق فيها ألا وهي:²

. **وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية:** حيث يقوم بإخفاء عملية الربح الخاضع للضريبة أو بتمويه على عملية غير قانونية بأخرى قانونية مشابهة لها أقل إخضاعا للضريبة منها.

. **تزييف حالة قانونية خاضعة للضريبة أساسا إلى وضعية قانونية تجعلها معفاة من الضريبة:** كتزييف وضعية نشاط استثماري من خلال توهيم الإدارة الضريبية بأنه نشاط مدعم من طرف الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمارات للاستفادة من الحوافز الضريبية والإعفاءات ثم القيام بتنازل عن هذه الاستثمارات للتهرب من قيمة الضريبة التي تترتب عليها وهذه الطريقة أكثر شيوعا بين المتهربين لصعوبة اكتشافها من طرف مراقبي الإدارة الجبائية.

¹ أوغاري فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 35.

² بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 2009 - 1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان 2010/2011، ص 62، 63.

ثالثاً: الآثار المترتبة عن التهرب الضريبي

يترتب عن التهرب الضريبي آثار ضارة بمالية الخزينة حيث يقلل من حصيلة الضرائب فيؤدي ذلك إلى عجز الدولة عن تنفيذ المشروعات وحرمان المواطنين من خدمات نافعة لهم وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:¹

1. الآثار الاقتصادية: من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي هو أن هذه الظاهرة تحدث اعوجاجاً بالنسبة للاقتصاد الوطني وتتمثل فيما يلي:

. ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها تؤدي ظاهرة التهرب الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية، فتلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب لتغطية ذلك النقص في الإيرادات وبالإضافة في عدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، فإن التهرب الضريبي سوف يتسبب في تحويل الضغط الضريبي ووقوعه على المكلفين الذين يؤديون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

. إعاقة المنافسة الاقتصادية: إن المؤسسة التي تتخلص من دفع الضرائب تحقق أرباحاً وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة، فالمؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم في غالب الأحيان بعملية التهرب من دفع الضرائب فهي لا تحاول تحسين الإنتاجية، أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، وإنما تقوم بعملية التهرب للحصول على موارد للتمويل وبذلك تباع منتجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المعمول بها في السوق وذلك للحاق بالمستوى العالي الذي تتميز به نظيراتها، أي المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تحسين وضعيتها الاقتصادية والمالية عن طريق الزيادة في الإنتاجية أو تحسين مستوى الإنتاج.

. إعاقة التقدم الاقتصادي: إن الأثر المتمثل في إعاقة المنافسة والذي يترتب عليها التهرب الضريبي، يؤدي بدوره إلى تأخير التطور الاقتصادي وإعاقة التقدم الاقتصادي.

• التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي: قد يلجأ الأعوان الاقتصاديون إلى أنشطة اقتصادية في القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي ولا يأخذون بعين الاعتبار الأنشطة التي تساعد في التنمية الاقتصادية وتزيد القيمة المضافة والدخل الوطني، أي أنهم لا يتوجهون إلى الأنشطة الاقتصادية التي تخلف ثروات إضافية، وبذلك فالتهرب الضريبي يصبح سبباً في الركود الاقتصادي والتخلف.

2. الآثار المالية: يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العمومية للدولة بحيث يفوت على الدولة جزء هام من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل وبالتالي تصبح الدولة

¹ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 52-50.

عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية اتجاه مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة للجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض. فاعتماد كثير من الدول بدرجة كبيرة على الضرائب التي تمثل مداخيل وموارد لتغطية نفقاتها المتزايدة خاصة أمام تراجع الموارد الأولية، والأساسية المصدرة إلى الأسواق العالمية وتدهور قيمة العملات العالمية مع انخفاض مردودية الجباية البترولية لبعض الدول بعد أن كانت تغطي جانبا من إيرادات الميزانية، ولذلك نجد فجوات تسجلها الميزانية تعود في أغلب الأحيان إلى نقص في المردود الضريبي الناتج عن الغش ولسد تلك الفجوات والاختلالات المالية تلجأ هذه الدول إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل تكون بالتأكيد ضغط على التنمية الاقتصادية.¹

3. الآثار الاجتماعية: لا تجد الدولة أمام الخسائر المتصاعدة إلا منفذا واحدا، وهو معدلات الاقتطاع محافظة بذلك على الحد الأدنى من الأمان المالي، ويلاحظ بوضوح عند إعداد الميزانية السنوية حيث أن العجز الذي تسجله الإدارة الجبائية في تحصيل مختلف المداخيل ناتج عن التهرب ولتغطية هذا العجز الحاصل تعتمد الإدارة الجبائية إلى الرفع من مستوى معدلات بعض أصناف الضريبة أو استحداث ضرائب جديدة، والملاحظ أن الضرائب المطبقة في البلدان النامية تكون طبيعة مواردها متفاوتة النسب بين مختلف أصناف الضريبة، وتبقى تلك الإجراءات لا تمس إلى فئة معينة من المكلفين من النزهاء مما يجعل عدم المساواة بين الأفراد فيتحملها البعض ويتخلص منها الذين أفلحوا في التهرب منها.

¹ حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 52-50.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يأخذ موضوع التهرب الضريبي قسط كبير من الاهتمام نظرا لتعدد الدراسات التي تعالجه وذلك للأهمية الكبيرة التي يحوزها، حيث تسعى الإدارة الضريبية الرقمية دوما لتحسين النظام الجبائي في كل بلد الإجراءات المتبعة لمكافحته.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا. دراسة بشرى عبد الغني:

بعنوان: فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999 _ 2009، قدمت الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

انطلقت الدراسة من إشكالية ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي، الجزائري، وما هي آثارها في مكافحة التهرب الضريبي، وذلك بهدف دراسة أثر فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تعتبر ظاهرة اقتصادية خطيرة تعيق التنمية الاقتصادية وتقف حائلا دون تحقيق أهداف السياسة الضريبية والنظام الضريبي ومحاولة تشخيص هذه الظاهرة وإبراز انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقييم دور طرق وآليات الرقابة الجبائية في الحد من انتشار هذه الظاهرة، وأهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في التخفيف من حدتها، وقد انطلقت الباحثة من الفرضية التالية "يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالضريبة والتهرب الضريبي والمنهج التحليلي الذي تم الاعتماد عليه في دراسة واقع الهرب الضريبي في الجزائر من خلال تحليل إحصائيات الرقابة الجبائية، وتقييم آثارها في مكافحة التهرب والغش الضريبي، وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها أن النظام الضريبي الجزائري يعاني من التعقد وعدم الاستقرار إضافة إلى ضعف كفاءة الإدارة الجبائية، ورغم الإصلاحات الجبائية التي تم إدخالها إلا أن النظام الضريبي الجزائري مازال بعيدا كل البعد عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتجة، والتي محورها الأساسي يكمن في مكافحة التهرب الضريبي الذي يقف عائقا دون تحقيق النظام الضريبي للأهداف المرجوة منه، وأن التهرب الضريبي يصعب قياسه رغم تعدد مناهج وطرق تقديره، إذ أنه غير قابل للقياس نظرا لعدم إمكانية حصره، وارتباطه بالاقتصاد السري الذي يحتل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

ثانيا. دراسة عبد الرحمن بكر (2014):

بعنوان: الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي "مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي، ولتحقيق هدف هذه الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانات على الأفراد العاملين في 5 شركات بواقع 5 استبانات لكل شركة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج:

أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة المصدقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وتؤدي إلى ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي إمكانية تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل، وأن عملية تفعيل الحوكمة داخل مؤسسات الدولة العامة بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يساهم في زيادة قدرتها وقوتها ضد الفساد وعمليات الفساد، مما يحقق الحكم الحد من التسليم لهذه المؤسسات.

ثالثا. دراسة خياطي منورة

بعنوان "رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر" دراسة حالة مذكرة ماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2022.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تسعى الإدارة الجبائية من خلال برنامج العصرية إلى تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها معهم وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأهم إجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المستحدثة لدعم فعالية الرقابة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهياكل المستحدثة بموجب إصلاحات لها دور فعال في كسب رضا المكلفين بالضريبة.

كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية.

الجدول رقم 01: المقارنة بين الدراسة والرسائل العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة منها
خياطي منورة	<p>- التطرق إلى إظهار ظاهرة التهرب الضريبي وأسباب والأشكال المتعلقة بها والآثار المترتبة عن التهرب الضريبي</p> <p>- وتطرقت الدراسة هذه كذلك إلى إظهار دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي</p>	كانت الدراسة في ولاية تيارت؛	<p>- معرفة الإجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المعاصرة في ولاية تيارت وذلك من خلال إظهار دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛</p>
دراسة عبد الرحمن بكر	<p>- التطرق إلى اليات للحد من التهرب الضريبي</p>	<p>-قامت الدراسة بدراسة الحوكمة الضريبية، عكس دراسة هذه التي تهتم بالرقمنة وأثرها في الحد من التهرب الضريبي</p> <p>-كانت الدراسة في دولة الأردن؛</p>	<p>-معرفة أثر الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي؛</p>
دراسة خياطي منورة	<p>تطرقت هذه الدراسة إلى دور الرقمنة الإدارة الجبائية لدعم الرقابة الجبائية في الجزائر</p>	<p>- قامت الدراسة بدراسة حالة على عكس الدراسة هذه التي قمنا بتقنية مسح الآراء عن طريق الاستبيان</p>	<p>-معرفة إجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المستحدثة لدعم فعالية الرقابة.</p>

	- كانت الدراسة في ولاية تيارت على عكس نحن في بلدية العلمة؛		
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: المقالات

أولاً. دراسة بلواضح الجيلاني، سعدي يحي

بعنوان: فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 7، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014؛

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحديد مفهوم التهرب الضريبي والبحث في كيفية مكافحته، وتقييم آليات وهياكل الرقابة الضريبية بهدف تفعيلها، تمكينا للخرينة العمومية لاستعادة جزءاً من إيراداتها المالية واعتمدت هذه الدراسة في جزئها الأول على التحليل النظري لظاهرة التهرب الضريبي وآليات مكافحته بينما احتوى الجزء الثاني على دراسة ميدانية للظاهرة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007_2012).

ثانياً. دراسة خالد عيادة علميات

بعنوان: "التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه"، جامعة إربد، الأردن، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد رقم 02، المجلد رقم 04، 09 سبتمبر 2013؛

هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على العوامل والأسباب التي تدفع المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة وتحديد أكثر هذه الأسباب والعلاقة بينهما.

التعرف على الأشكال والأساليب التي يلجأ إليها المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة؛

التعرف على الأساليب والوسائل التي تقلل من التهرب الضريبي وبالتالي مكافحته؛

الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة للتهرب الضريبي، ليتم مراعاتها في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير أداء تحصيل الإيرادات الدولية لزيادة إيراداتها وتقديم الخدمات لمواطنيها؛

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تزايد الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي وإدراك الدولة بضرورة وضع الاستراتيجيات للملائمة لإحتوائها والسيطرة عليها، لما يرافقها بعض الآثار السلبية على وفرة الحصيلة للدولة؛

معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وأشكاله وطرق مكافحته ليتم مراعاتها من الأجهزة المختصة في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير وتحسين أداء تحصيل إيرادات الدولة؛

قلة الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال التهرب الضريبي وبالتالي يؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية مناسبة لسد بعض الفراغ الموجود في أدبيات الإدارة العربية في هذا المجال؛

ثالثا. قوادري محمد

بعنوان: رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد: 02، المجلد 06 / (2022)

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تطرقنا إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري، كما تطرقنا إلى الرقابة الجبائية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، بحيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلنا إلى بداية التوجه إلى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال إطلاق نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" وهو نظام معلوماتي إلكتروني مستحدث تم تبنيه بداية من سنة 2017 أصبح قيد التطبيق على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وبعض المديريات كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل، كما توصلنا إلى أن عملية تبني نظام "جبائتك" كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية، وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

الجدول رقم 02: المقارنة بين الدراسة والمقالات

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة منها
دراسة بلواضح الجيلاني، سعيدي يحيى	التطرق إلى إظهار الإجراءات المعتمدة لتفعيل هياكل الإدارة الضريبية وهذا للحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛	- لم تتطرق الدراسة إلى إظهار دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛	- مفاهيم الجانب التطبيقي للدراسة
دراسة خالد عيادة عليّات	التعرف على موضوع التهرب الضريبي والعوامل والآليات التي تؤدي إليه	- كانت الدراسة في الأردن - التعمق أكثر في موضوع التهرب الضريبي فقط على عكس الدراسة هذه التي تسعى إلى إظهار دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛	- معرفة أشكال وعوامل التي تؤدي إلى التهرب الضريبي؛
قوادري محمد	التطرق إلى الإدارة الجبائية الرقمية ودور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب الضريبي	تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي عكس نحن قمنا بتسليط الضوء على دور رقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي - كانت الدراسة في ولاية الجلفة	- دور رقمنة النظام الضريبي في دعم الرقابة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الدراسات السابقة

بعنوان: إجراءات التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في الجمهورية اليمنية 2010

انطلقت الدراسة من إشكالية "ما مدى مساهمة التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي لدى الجمهورية اليمنية؟"، وذلك بهدف معرفة مدى استناد المدقق الضريبي باليمن على معايير التدقيق الدولية عند إجراء أعمال التدقيق وإبداء ما إذا كانت الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق الضريبي عند أداء أعمال التدقيق الضريبي تحد من التهرب الضريبي، وانطلق الباحث من الفرضية التالية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الضريبي والتهرب الضريبي" للإجابة على الفرضية اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن استناد المدقق الضريبي باليمن على معايير التدقيق الدولية عند إجراء أعمال التدقيق تحد من التهرب الضريبي، إلا أن المدقق الضريبي لا يقوم بوضع استراتيجيات تدقيق قائمة على تحليل أوسع لأنواع المخاطر، بالإضافة إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية عند أداء التدقيق وعدم استبدالها بالأساليب الحديثة.

ثانياً. دراسة محمد نور الدين محمد البريمي

بعنوان: حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص محاسبة، جامعة غزة فلسطين 2016.

انطلقت الدراسة من إشكالية ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الدوائر الضريبية العاملة في قطاع غزة، وذلك بهدف التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي والربط بين مبادئ حوكمة الشركات في كامل الإجراءات التي تؤدي إلى الحد من اتساع ظاهرة التهرب الضريبي، والتأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مبادئ الحوكمة في البيئة الاقتصادية بشكل عام والبيئة الفلسطينية بشكل خاص وانطلق الباحث من الفرضية التالية "يوجد دور لحوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر الدوائر الضريبية العاملة في قطاع غزة وللإجابة على الفرضية اتبع الباحث النهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الموظفين في الإدارة العاملة بـضريبة الدخل والإدارة العاملة في ضريبة القيمة المضافة خبرتهم العملية في العمل الحكومي قليلة، حيث بلغت نسبة الموظفين اللذين هم أصحاب خبرة أقل من عشرة سنوات 70% بالمائة، وأن الموظفين في الإدارة الضريبية لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية في مجال الحوكمة.

الجدول رقم 03: المقارنة بين الدراسة والدراسات الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة منها
دراسة سرحان	- التطرق إلى موضوع الحد من ظاهرة التهرب الضريبي	- تسليط الضوء على إجراءات التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي عكس نحن قمنا بالتدقيق في موضوع الإدارة الجبائية الرقمية في الحد من التهرب الضريبي - كانت الدراسة في دولة اليمن	- معرفة إجراءات التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي؛
دراسة محمد نور الدين محمد البريمي	التطرق إلى موضوع ظاهرة التهرب الضريبي	- تسليط الضوء على حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عكس نحن قمنا بالتدقيق في موضوع الإدارة الجبائية الرقمية في الحد من التهرب الضريبي - كانت الدراسة في دولة فلسطين	- الإلمام بدور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الدراسات السابقة

رقمنة الإدارة الجبائية تعد أداة حيوية في مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز النزاهة في النظام الضريبي، من خلال استخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية، إذ تساعد رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين جودة جمع البيانات الضريبية وتحليلها بدقة أكبر، مما يمكن السلطات الضريبية من تحديد الثغرات والتلاعبات بشكل أسرع وأكثر فعالية. كما تُسهم رقمنة الإدارة الجبائية في تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين التواصل مع المكلفين، مما يزيد من مستوى الالتزام الضريبي ويقلل من فرص التهرب. بالتالي، تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية أداة حيوية في تعزيز النظام الضريبي وضمان تحصيل العائدات الضريبية بشكل عادل وفعال.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

تمهيد:

قمنا بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على موظفي مديرية الضرائب في بلدية العلمة بولاية سطيف، وبلغ عدد الاستمارات المعتمدة للتحليل 40 استمارة. وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول تقديم مديرية الضرائب، في حين يتناول المبحث الثاني الإطار المنهجي المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى دراسة خصائص أفراد العينة وتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب بلدية العلمة

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب بلدية العلما

وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مركز الضرائب العلما والمصالح المكونة لمركز الضرائب

المطلب الأول: تعريف بمركز الضرائب

تعريف مركز الضرائب العلما:

انشأ مركز سطيف في مارس 2022 الذي كان تسميته سبعا المركز المالي العلما الذي أنشئ في جوان 1995 هو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري والتكفل الأحسن للمكلفين الخاضعين له، تم افتتاحه الفاتح من شهر فيفري 2005، كما يعتبر من الصنف الثالث ، وهو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات، هو عبارة أيضا عن جهاز المكلف بتسيير الملفات الجبائية والمراقبة والتحصيل والمنازعات تحت إشراف موظف برتبة رئيس مركز ويضم مجموع المؤسسات والمهن الحرة الخاضعة لنظام حقيقي والتي يفوق رأسمالها 8 مليون دينار جزائري وغير خاضعة لمديرية كبريات مؤسسات ويهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة والحد من الغش والتهرب الضريبي.

المطلب الثاني: المصالح المكونة لمركز الضرائب

يتكون هيكله التنظيمي من ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين.

أ- المصلحة الرئيسية للتسيير: التكفل بملفات المكلفين بالضريبة التابعة لمركز الضرائب في مجال الوعاء ومتابعة الامتيازات الجبائية ودراسة الاحتجاجات إضافة إلى المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها إلى مدير الضرائب بصفته مفوض عن مدير الضرائب الولائي للضرائب إلى جانب اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وإعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها، وتضم خمس مصالح هي كالاتي: المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي، المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية، المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري، المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات، المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ب- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: هي التحري عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها لأجل استغلالها في اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها في عين المكان أو عن طريق المستندات، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية وتحتوي هذه المصلحة على أربع مصالح: مصلحة البطاقات والمقارنات، مصلحة البحث عن المادة الضريبية، مصلحة التدخلات ومصلحة المراقبة.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

ج- المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتقوم بدراسة كل الطعون النزاعية الإغائية نتيجة فرض ضرائب تعسفية أو غرامات إضافة إلى طلبات استرجاع القيمة المضافة وتتكون من ثلاث مصالح هي: مصلحة الشكاوى، مصلحة المنازعات ولجان الطعن، مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

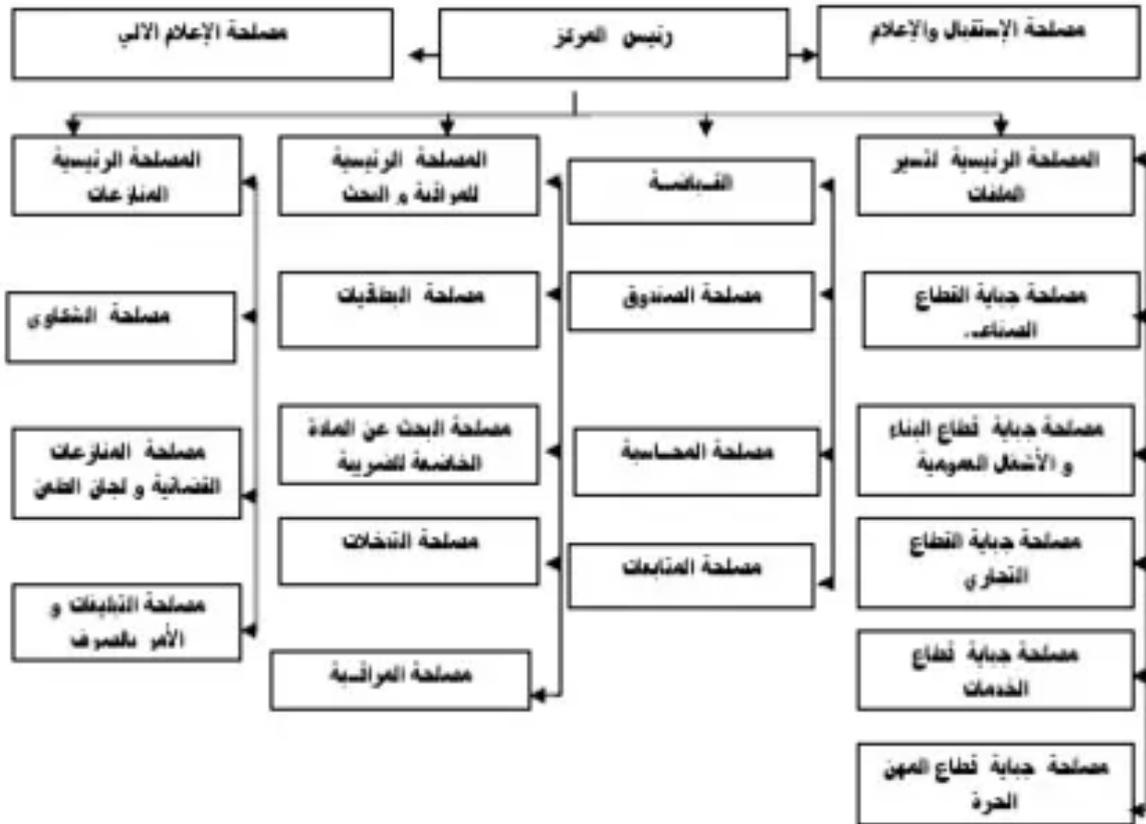
د- القباضة: تكلف بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية ومتابعة وضعيتهم في لرال التحصيل وتضم هذه القباضة ثلاث مصالح هي مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة، مصلحة المتابعات.

هـ- مصلحة الاستقبال والإعلام: تقوم باستقبال المكلفين وإعلامهم حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية نحو مركز الضرائب.

و- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: تكلف باستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، إحصاء حاجيات المصالح من العتاد، الإشراف على مهام المتعلقة بنظافة وأمن المقرات.

ويمكن توضيح ذلك عن طريق المخطط التالي:

الشكل رقم 01: المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المديرية.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

إن لكل بحث طرق وأدوات يستعملها الباحث من أجل التوصل إلى أغراض البحث والنتائج المسطرة، تختلف الطريقة والأدوات من بحث إلى آخر وسنعرض في هذا المبحث الطريقة التي قمنا بإتباعها في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سنقوم في هذا المطلب توضيح كيفية إنجاز الدراسة، أي تقديم كيفية اختيار مجتمع الدراسة والعينة تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة، وصف كيفية تلخيص المعطيات المجمعة والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل المعطيات لاختبار الفروض

الفرع الأول: منهج الدراسة

يمثل المنهج في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات والفرضيات، وذلك بتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها ومن ثم تحديد النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها، وتتمثل متغيرات الدراسة خدمة التصريح الإلكتروني جبايتك Jibayatic، خدمة التصريح الإلكتروني مساهمتك Moussahamtic، فعالية الحد من التهرب الضريبي.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

المجتمع هو مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بما مشكلة البحث، أما في هذه الدراسة فقد كان مجتمع الدراسة هو مديرية الضرائب العلمة ولاية سطيف.

ثانياً: عينة الدراسة

تم تحديد حجم العينة بطريقة عشوائية، وقد بلغ حجم العينة 40 استمارة موزعة على موظفي مركز الضرائب لبلدية العلمة ولاية سطيف، واعتمدنا على طريقة التسليم المباشر (المقابلة في مكان عملهم وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض فيه ولمراعاة الجدية في الإجابة عليه، وقد واجهتنا بعض المشاكل من بينها تماطل بعض عمال رغم زيارتنا المتكررة لهم حرمانا في الحصول على آراءهم وإجاباتهم، حيث كان توزيع الاستمارات المذكورة سابقا مبينة حسب الجدول أدناه.

الجدول رقم 04: إحصائيات خاصة باستمارة الاستبيان

النسبة %	التكرارات	البيان
100	40	عدد الاستثمارات الموزعة
100	40	عدد الاستثمارات المستلمة
00	00	عدد الاستثمارات المفقودة
00	00	عدد الاستثمارات الملغات
100	40	عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على فرز استمارات الاستبيان.

ثالثا: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات والتي اشتملت على 40 عبارة تم تقسيمها

كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالمتغيرات الشخصية للمبحوثين والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، تكوين في الإعلام الآلي، الوظيفة.

المحور الثاني: يشمل هذا المحور على 7 عبارات.

- يلعب نظام جبايتك المبرمج في الموقع الرسمي بحيث يعتبر أحدث نظام تم اعتماده في الموقع الرسمي من طرف المديرية.
- توفير الوقت والجهد بالتصريح الإلكتروني مقارنة بالإجراءات التقليدية التي تتطلب زيارة المكاتب الجمركية شخصياً.
- سهولة الاستخدام العملية الإلكترونية ما تكون أسهل وأسرع، مع واجهة مستخدم واضحة ومرنة.
- مرونة الوصول بتقديم التصاريح من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة إلى التواجد فعلياً في المكتب الجمركي.
- مواجهة مشاكل في الاتصال أو ضعف الإنترنت، مما قد يؤثر على تجربة الاستخدام.
- التصاريح الإلكترونية تتطلب إرسال معلومات حساسة عبر الإنترنت، مما يثير مخاوف بشأن الأمان والخصوصية.
- مشاكل تقنية بمواجهه مشكلات تقنية تعوق استخدام الخدمة، مثل تعطلات النظام أو تحديثات غير متوقعة.

المحور الثالث: يشتمل هذا المحور على 6 عبارات

- سهولة الوصول باستخدام الخدمة من أي مكان وفي أي وقت، مما يوفر المرونة والراحة للمستخدمين.
- توفر الخدمات الإلكترونية ميزة تتبع الطلبات أو التصاريح، مما يمنح المستخدم شفافية حول حالة طلبه.
- تتيح هذه الخدمات إمكانية تحديث المعلومات والإجراءات بشكل فوري، مما يساعد على تقديم خدمات أفضل.
- يقلل التصريح الإلكتروني من الإجراءات الورقية التقليدية، مما يقلل من البيروقراطية ويزيد الكفاءة.
- الخدمة لا تدعم لغات متعددة، فقد يكون هناك صعوبة في فهم التعليمات أو الاستخدام بشكل صحيح.
- التعامل مع البيانات الحساسة عبر الإنترنت قد يثير مخاوف بشأن الأمان والخصوصية.

المحور الثالث: يشتمل هذا المحور على 10 عبارات

- رقمنة الإدارة الجبائية تمثل أداة فعّالة في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحسين جودة وفعالية جمع البيانات الضريبية.
- تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات أساسية في رقمنة الإدارة الجبائية لاكتشاف الأنماط غير الملتزمة والمشتبه بها في التهرب الضريبي.
- بفضل رقمنة الإدارة الجبائية، يمكن للسلطات الضريبية تحسين عمليات التحقق والرقابة، مما يقلل من الفرص للهروب الضريبي والغش.
- تسهم أنظمة رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي، مما يقلل من الغموض ويحد من الفجوات التي يمكن استغلالها للتهرب الضريبي.
- من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال رقمنة الإدارة الجبائية، مما يعزز قدرة الحكومات على مكافحة التهرب الضريبي بفعالية.
- رقمنة الإدارة الجبائية تسهم في تقليل التكاليف الإدارية وزيادة كفاءة جمع الضرائب، مما يحد من الاحتياجات المالية للحكومة ويعزز الاستقرار المالي.
- تعتبر الاستراتيجيات الرقمية للإدارة الجبائية جزءاً أساسياً من الجهود العالمية لتحقيق العدالة الضريبية وتوفير موارد مالية للمشاريع والخدمات العامة.
- من خلال استخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة، تساعد رقمنة الإدارة الجبائية في تحليل البيانات بشكل أفضل لاكتشاف حالات التهرب الضريبي واتخاذ الإجراءات اللازمة بفعالية.
- توفر رقمنة الإدارة الجبائية نظاماً أكثر دقة وسرعة في جمع المعلومات المالية، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات تجاوز الضرائب بطرق غير مشروعة.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

- بفضل رقمنة الإدارة الجبائية، يمكن للحكومات تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين تجربة المكلفين، مما يزيد من معدل الامتثال ويقلل من حالات التهرب الضريبي.

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي كأداة لقياس آراء المبحوثين، كما تم حساب المدى على النحو التالي: (أعلى درجة - أقل درجة: 4 - 1-5).

$$\text{المدى} = \text{طول الفئة (المدى)} / \text{عدد الفئات} = 4/5 = 0,8$$

والجدول الموالي يوضح التوزيع لمقياس ليكارت الخماسي

الجدول رقم 05: الجدول التوزيع لمقياس فئات ليكارت Likert

الفئة	1-1,80	1,81-2,60	2,61-3,40	3,41-4,20	4,21-5
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال أداة الدراسة، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS Sciences (V.25 Statistical Package for the Social)، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

النسب المئوية والتكرارات لمعرفة خصائص عينة الدراسة، يتم حسابها عن طريق قسمة عدد التكرارات لكل عبارة على عدد أفراد عينة الدراسة.

المتوسطات الحسابية لمعرفة قيمة إجابات أفراد العينة، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

الانحراف المعياري للتعرف على مدى تشتت إجابات المبحوثين عن المتوسط الحسابي، ويتم

اختبار ألفا كرونباخ (Crambach Alpha) لمعرفة ثبات محاور وعبارات وأجزاء الاستبيان، وكذا الثبات الكلي للاستبيان.

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: سيتم اختبار صدق وثبات أداة الدراسة على النحو التالي:

صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق الاستبيان هو أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد تم من صدق استبانة الدراسة من خلال الاتساق الداخلي، والصدق البنائي.

الصدق البنائي:

يقيس الصدق البنائي مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وقد تم حساب الصدق البنائي لاستبيان الدراسة من خلال معامل الارتباط بيرسون Pearson بين المتغيرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وبين العبارات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبين محوري الدراسة والدرجة الكلية لعبارات الاستبيان يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل بعد والمعدل الكلي للاستبيان.

الجدول رقم 06: صدق الاتساق البنائي لأبعاد الاستبيان.

القرار الإحصائي	القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	البعد
دال	0,000	,964**	جبايتك Jibayatic
دال	0,000	,922**	مساهمتك Moussahamtic
دال	0,000	,959**	التسعير

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث تراوحت بين (**0.964) و (**0.922)، وجميع القيم الاحتمالية متساوية لـ (0,000) أقل من (0,01)، وهو ما يدل على أن أبعاد الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبيان استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط. وقصد التأكد من ثبات استبيان الدراسة تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ Cromback Alpha الذي يعد من أهم الاختبارات وأكثرها استخداماً في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يفترض أن قيم ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكبر من (0,6) لكي يمكن القول بأن أداة الدراسة تتمتع بالثبات.

وقد تم حساب الثبات لمحاور الاستبيان وكذا الثبات الكلي كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم 07: نتائج ثبات الاستبيان (معامل ألفا كرونباخ).

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	7	0.867
المحور الثاني	6	0.861
المحور الثالث	9	0.942
الثبات الكلي للاستبانة	23	0.963

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

يوضح الجدول أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لمحاور الاستبيان أكبر من (0,6)، حيث تراوحت بين (0.963) و(0.861)، أي بدرجة ثبات تتراوح من متوسطة إلى جيدة، كما أن درجة الثبات الكلي للاستبيان بلغت (0.963)، وهو ما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات ممتازة يمكن الاعتماد عليها في إعداد الدراسة الحالية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول رقم 08: توزيع المستجوبين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	29	72,5
أنثى	11	27,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 02: دائرة نسبية تمثل المستجوبين حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

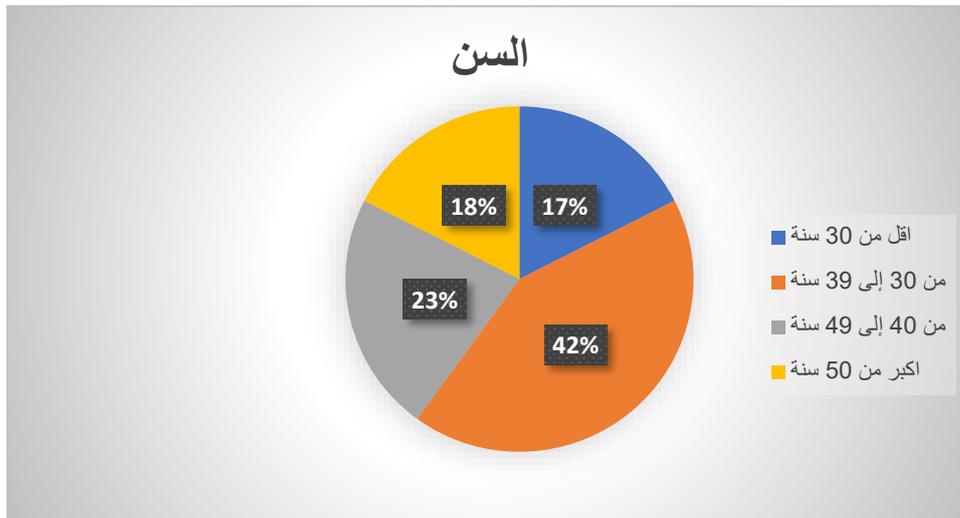
يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس والذي يتضح من خلاله أن نسبة الإناث المتمثلة في (27,5%) بمعدل (11) من أصل 40، في حين نسبة الذكور المتمثلة في (72,5%)، بمعدل (29) من أصل 40، حيث يظهر أن نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث.

الجدول رقم 09: توزيع المستجوبين حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	7	17,5
من 30 إلى 39 سنة	17	42,5
من 40 إلى 49 سنة	9	22,5
اكبر من 50 سنة	7	17,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 03: دائرة نسبية تمثل توزيع المستجوبين حسب السن



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).
 يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب متغير السن والذي يتضح من خلاله أن نسبة فئة (من 30 إلى 39 سنة) المتمثلة في (42,5%) بمعدل (17) من أصل 40 هي الفئة الغالبة، تليها الفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة) بنسبة (22%)، ثم الفئة العمرية (أقل من 30 سنة وأكبر من 50 سنة) بنسبة (17,5%) بمعدل (7) من 40 كانت الأخيرة.

الجدول رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	6	15,0
ليسانس	2	5,0
ماستر	5	12,5
دراسات عليا	22	55,0
أخرى	5	12,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



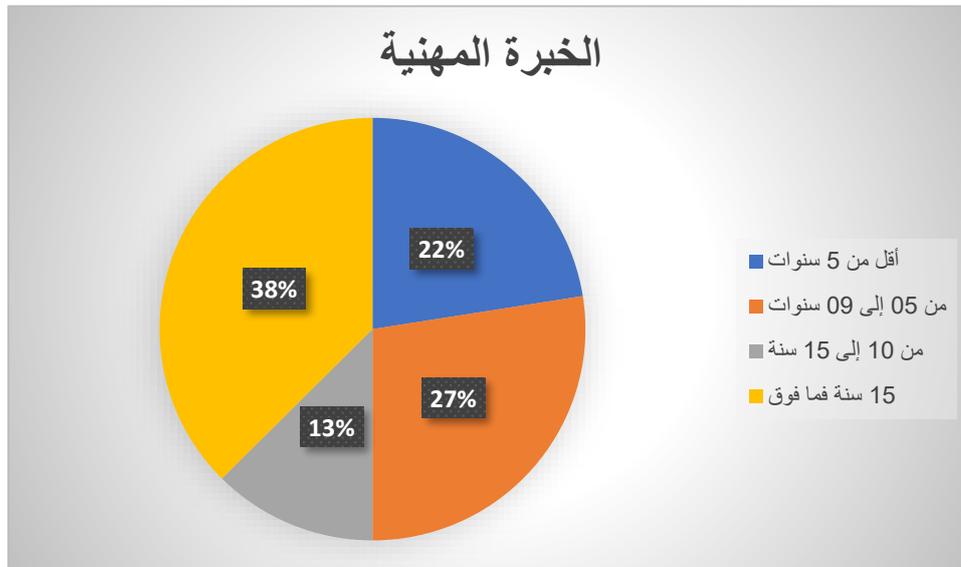
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).
 يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والذي يتضح من خلاله أن نسبة فئة دراسات عليا المتمثلة في (55,0%) بمعدل (22) من أصل 40 هي الفئة الغالبة، تليها فئة ثانوي بنسبة (15,0%) بمعدل (6) من 40، في حين نسبة الفئة ماجستير والفئات الأخرى المتمثلة في (12,5%) أما فئة ليسانس بنسبة (5%) كانت الأخيرة بمعدل (2) من 40.

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	9	22,5
من 05 إلى 09 سنوات	11	27,5
من 10 إلى 15 سنة	5	12,5
15 سنة فما فوق	15	37,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 05: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

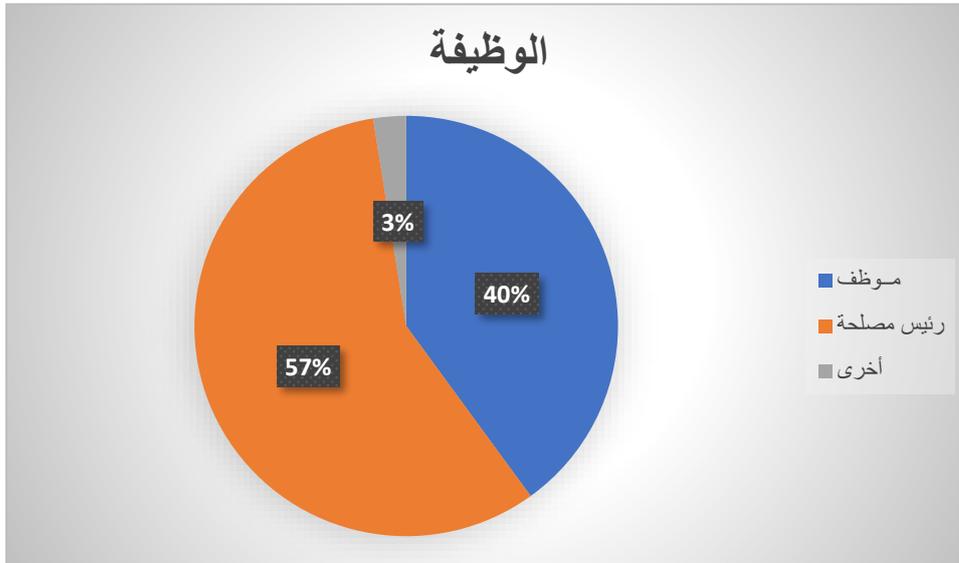
يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية والذي يتضح من خلاله أن نسبة فئة الخبرة 15 سنة فما فوق المتمثلة في (37,5%) بمعدل (15) من أصل 40 هي الفئة الغالبة، تليها فئة 15 سنة خبرة فما فوق بنسبة (37,5%) بمعدل (15) من 40، تليها فئة من 05 إلى 09 سنوات خبرة المتمثلة في (27,5%) أما فئة من 10 إلى 15 سنة خبرة بنسبة (12,5%) كانت الأخيرة بمعدل (5) من 40.

الجدول رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
موظف	16	40,0
رئيس مصلحة	23	57,5
أخرى	1	2,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 06: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

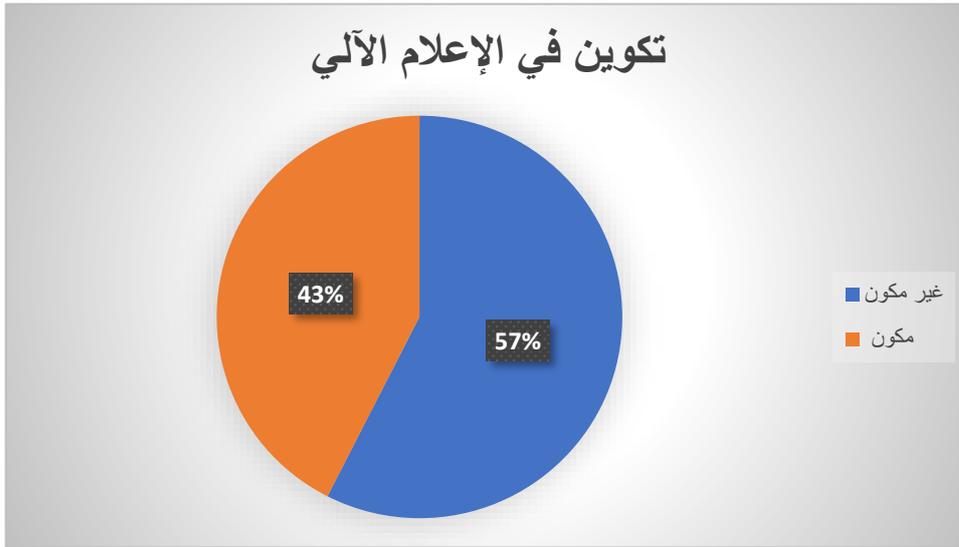
يشكل الموظفون 40% من العينة، حيث يوجد 16 موظفًا. يشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من العينة تتكون من الموظفين، مما يعكس تنوعًا في الآراء والخبرات المتعلقة بالموضوع. يمثل رؤساء المصالح النسبة الأكبر في العينة بنسبة 57.5%، بما يعادل 23 شخصًا. يعكس هذا التركيز على المستويات الإدارية المتوسطة والعليا، مما قد يساهم في تقديم رؤى متعمقة حول الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي. تمثل الفئة الأخرى نسبة ضئيلة من العينة بنسبة 2.5%، بما يعادل شخصًا واحدًا فقط. يمكن أن تشمل هذه الفئة وظائف غير محددة في التصنيفات السابقة أو أدوارًا أخرى في الإدارة الجبائية.

الجدول رقم 13: توزيع أفراد حسب تكوين في الإعلام الآلي

عامل	التكرار	النسبة %
مكون	17	42,5
غير مكون	23	57,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

الشكل رقم 07: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تكوين في الاعلام الآلي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS).

يبين هذا الجدول توزيع أفراد حسب تكوين في الإعلام الآلي والذي يتضح من خلاله أن نسبة فئة الذين أجابوا بلا المتمثلة في (57,5%) بمعدل (23) من أصل 40 هي الفئة الغالبة، تليها فئة الذين أجابوا بنعم بنسبة في حين نسبة (42,5%) كانت الأخيرة من أصل 40.

ثالثا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة:

يتم في هذا الجزء عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المتمثلة في البيانات الشخصية، وكذا العبارات المشككة لمتغيرات الدراسة.

عرض تحليل عبارات الاستبيان

سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات ومتغيرات الدراسة، مع توضيح ترتيبها حسب أهميتها.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة نحو متغيرات عبارات المتغير المستقل:

سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لمتغيرات كل بعد من عبارات المتغيرات المستقلة، مع توضيح الترتيب من حيث الأهمية بالنسبة لكل عبارة وكل متغير.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة نحو متغيرات محور التابع:

سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لمتغيرات كل بعد من عبارات المتغير التابع، مع توضيح ترتيبها حسب أهميتها.

يوضح الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات متغير المحاور

الجدول رقم 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحاور

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة	درجة الموافقة
1	3,675	0.76	2	كبيرة
2	3,55	1.29	2	كبيرة
3	3,475	1.21	2	متوسط
4	3,3	1.22	2	متوسط
5	3,3	1.13	2	متوسط
6	4,275	1.10	1	كبيرة
7	3,4	1.37	2	متوسط
8	4,325	0.97	1	كبيرة
9	3,4	1.27	2	متوسط
10	3,474	1.10	2	متوسط
11	3,4	1.15	2	متوسط
12	3,525	1.30	1	كبيرة
13	3,9	0.98	2	كبيرة
14	3,6	1.19	2	كبيرة
15	3,55	1.37	2	كبيرة
16	4,05	0.84	2	كبيرة
17	3,3	1.41	2	متوسط
18	3,4	1.44	2	متوسط
19	3,625	1.40	2	كبيرة
20	3,45	1.44	2	متوسط
21	3,45	1.43	2	متوسط
22	3,45	1.41	2	متوسط
23	3,475	1.37	2	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

يتبين من الجدول يظهر الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو عبارات المحاور، بالإضافة إلى ترتيب أهمية العبارات ودرجة الموافقة. يمكن تحليل النتائج كالتالي:

1. المتوسطات الحسابية:

- تتراوح المتوسطات الحسابية بين 3.3 و4.325، مما يشير إلى أن غالبية العبارات حصلت على درجات متوسطة إلى عالية من الموافقة.
- العبارات ذات المتوسطات الأعلى (مثل العبارة 8 بمتوسط 4.325 والعبارة 6 بمتوسط 4.275) تعكس درجة موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة، مما يشير إلى أهمية عالية لهذه العبارات.

2. الانحرافات المعيارية:

- تتراوح الانحرافات المعيارية بين 0.76 و1.44، مما يعكس تبايناً في درجات الاتفاق بين أفراد العينة.
- العبارات ذات الانحرافات المعيارية المنخفضة (مثل العبارة 8 بانحراف معياري 0.97) تشير إلى توافق كبير بين أفراد العينة حول هذه العبارات.
- العبارات ذات الانحرافات المعيارية العالية (مثل العبارة 18 بانحراف معياري 1.44) تشير إلى وجود تباين واسع في آراء أفراد العينة.

3. ترتيب أهمية العبارات:

- العبارات التي حظيت بترتيب أهمية "1" هي العبارات التي حصلت على أعلى درجات الموافقة، مثل العبارات 6 و8 و12.
- العبارات التي حظيت بترتيب أهمية "2" تمثل العبارات التي حصلت على درجات موافقة أقل نسبياً.

4. درجة الموافقة:

- العبارات التي حصلت على درجة موافقة "كبيرة" تعكس تأييداً قوياً من أفراد العينة، مثل العبارات 1 و2 و6 و8 و12 و13 و14 و15 و16 و19.
- العبارات التي حصلت على درجة موافقة "متوسط" تشير إلى تأييد معتدل أو متفاوت بين أفراد العينة.

التعليق:

يوضح الجدول أن أفراد العينة يميلون بشكل عام إلى الموافقة على معظم العبارات بدرجات متفاوتة. العبارات التي حصلت على أعلى درجات الموافقة والمتوسطات الحسابية المرتفعة تشير إلى أنها تعتبر الأكثر أهمية وتأثيراً من وجهة نظر العينة. بالمقابل، العبارات ذات المتوسطات الحسابية المنخفضة والانحرافات المعيارية العالية تشير إلى وجود تفاوت أكبر في الآراء حول هذه العبارات.

تباين الانحرافات المعيارية يعكس اختلافات في درجات التوافق بين أفراد العينة حول بعض العبارات، مما يمكن أن يكون نتيجة لتجارب مختلفة أو مستويات فهم متباينة للموضوع. يجب أخذ هذه التباينات في الاعتبار عند تحليل النتائج وتفسيرها في سياق البحث.

بصفة عامة، تشير النتائج إلى أهمية كبيرة للعبارات المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي، مما يعكس الوعي والإدراك العالي لأفراد العينة بأهمية هذه العوامل في تحسين النظام الجبائي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم في هذا الجانب التأكد من ملائمة بيانات الدراسة لاختبار الانحدار الخطي من خلال متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبارات الفرضيات التي تم صياغتها سابقاً.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى: خدمة التصريح الإلكتروني جبايتك (Jibayatic) تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، تحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الشفافية في التعاملات الضريبية، ومن أجل اختبار صدق هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار "ت" للعينة الواحدة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط.

القرار الإحصائي	مستوى الثقة	الدلالة (ث.ح)	درجة الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	العينة	المتغير
دال	0,56786	0,000	39	4,119	0,87196	3,5679	3	40	درجة الاحتياج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

الجدول يعرض نتائج تحليل إحصائي لدرجة الاحتياج باستخدام اختبار t للعينة الواحدة، ويشمل المقاييس الإحصائية التالية: العينة، المتوسط النظري، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، قيمة t، درجة الحرية، الدلالة (ث.ح)، مستوى الثقة، والقرار الإحصائي. يمكن التعليق على الجدول كالتالي:

1. **حجم العينة:** العينة تتكون من 40 فرداً، وهو حجم مناسب لإجراء اختبار t واستخلاص نتائج ذات دلالة إحصائية.

2. المتوسط النظري مقابل المتوسط الحسابي: المتوسط النظري هو 3، بينما المتوسط الحسابي للعينة هو 3.5679. هذا يشير إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى من المتوسط النظري المفترض.
3. الانحراف المعياري: الانحراف المعياري للعينة هو 0.87196، مما يعكس تبايناً في درجة الاحتياج بين أفراد العينة، ولكنه ليس كبيراً جداً، مما يشير إلى أن القيم الفردية ليست بعيدة كثيراً عن المتوسط الحسابي.
4. قيمة t ودرجة الحرية:
 - قيمة t المحسوبة هي 4.119، وهي قيمة عالية تشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري.
 - درجة الحرية (df) هي 39، وهي تُحسب باستخدام معادلة (حجم العينة - 1).
5. الدلالة (ث.ح): الدلالة المحسوبة (p-value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ويمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فرق بين المتوسطين.
6. مستوى الثقة: مستوى الثقة هو 0.56786، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية.
7. القرار الإحصائي: القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

التعليق:

تشير نتائج الجدول إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى بشكل معنوي من المتوسط النظري المفترض. قيمة t العالية والدلالة المنخفضة ($p < 0.05$) تدل على أن الفرق بين المتوسطين ليس نتيجة للصدفة، بل هو فرق حقيقي ذو دلالة إحصائية. هذا يعني أن الأفراد في هذه العينة يشعرون بدرجة احتياج أعلى مما كان متوقفاً وفقاً للمتوسط النظري.

الانحراف المعياري المعتدل يشير إلى وجود بعض التباين بين الأفراد، ولكنه ليس كبيراً بشكل يؤثر على النتيجة الإجمالية. باختصار، يمكن الاعتماد على هذه النتائج في استخلاص أن درجة الاحتياج مرتفعة بين أفراد العينة بشكل دال إحصائياً.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية: خدمة مساهمتك (Moussahamtic) تهدف إلى تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من خلال تقديم التصاريح والدفع إلكترونياً، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الحاجة إلى

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

الحضور الشخصي للمكاتب الضريبية، ومن أجل اختبار صدق هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار "ت" للعينة الواحدة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 16: يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط.

المتغير	العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة (ث.ح)	مستوى الثقة	القرار الإحصائي
الاحتياج	40	3	3,6708	0,8742	4,853	39	0,000	0,67083	دال

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

الجدول يعرض نتائج تحليل إحصائي لدرجة الاحتياج باستخدام اختبار t للعينة الواحدة، ويشمل المقاييس الإحصائية التالية: حجم العينة، المتوسط النظري، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، قيمة t، درجة الحرية، الدلالة (ث.ح)، مستوى الثقة، والقرار الإحصائي. يمكن التعليق على الجدول كالتالي:

1. **حجم العينة:** العينة تتكون من 40 فرداً، وهو حجم مناسب لإجراء اختبار t واستخلاص نتائج ذات دلالة إحصائية.

2. **المتوسط النظري مقابل المتوسط الحسابي:** المتوسط النظري هو 3، بينما المتوسط الحسابي للعينة هو 3.6708. هذا يشير إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى من المتوسط النظري المفترض.

3. **الانحراف المعياري:** الانحراف المعياري للعينة هو 0.8742، مما يعكس تبايناً في درجة الاحتياج بين أفراد العينة، ولكنه ليس كبيراً جداً، مما يشير إلى أن القيم الفردية ليست بعيدة كثيراً عن المتوسط الحسابي.

4. **قيمة t ودرجة الحرية:**
 - قيمة t المحسوبة هي 4.853، وهي قيمة عالية تشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري.

- درجة الحرية (df) هي 39، وهي تُحسب باستخدام معادلة (حجم العينة - 1).

5. **الدلالة (ث.ح):** الدلالة المحسوبة (p-value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ويمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فرق بين المتوسطين.

6. مستوى الثقة: مستوى الثقة هو 0.67083، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية.

7. القرار الإحصائي: القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

التعليق: تشير نتائج الجدول إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى بشكل معنوي من المتوسط النظري المفترض. قيمة t العالية والدلالة المنخفضة ($p < 0.05$) تدل على أن الفرق بين المتوسطين ليس نتيجة للصدفة، بل هو فرق حقيقي ذو دلالة إحصائية. هذا يعني أن الأفراد في هذه العينة يشعرون بدرجة احتياج أعلى مما كان متوقعاً وفقاً للمتوسط النظري.

الانحراف المعياري المعتدل يشير إلى وجود بعض التباين بين الأفراد، ولكنه ليس كبيراً بشكل يؤثر على النتيجة الإجمالية. باختصار، يمكن الاعتماد على هذه النتائج في استخلاص أن درجة الاحتياج مرتفعة بين أفراد العينة بشكل دال إحصائياً.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة: الرقمنة أثبتت فعاليتها الكبيرة في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحسين الشفافية، الكفاءة، والتتبع في العمليات الضريبية، فتنقيات الرقمنة تسهم في تحسين جمع البيانات ومعالجتها، مما يسهل الكشف عن حالات التهرب الضريبي ويعزز الامتثال الضريبي، ومن أجل اختبار صدق هذه الفرضية سيتم الاعتماد على اختبار "ت" للعينة الواحدة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 17: يتضمن حساب اختبار "ت" للعينة الواحدة لحساب الفروق بين المتوسط.

المتغير	العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة (ث.ح)	مستوى الثقة	القرار الإحصائي
درجة الاحتياج	40	3	3,535	1,09393	3,093	39	0,000	0,535	دال

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS.

الجدول يعرض نتائج تحليل إحصائي لدرجة الاحتياج باستخدام اختبار t للعينة الواحدة، ويشمل المقاييس الإحصائية التالية: حجم العينة، المتوسط النظري، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، قيمة t، درجة الحرية، الدلالة (ث.ح)، مستوى الثقة، والقرار الإحصائي. يمكن التعليق على الجدول كالتالي:

1. **حجم العينة:** العينة تتكون من 40 فردًا، وهو حجم مناسب لإجراء اختبار t واستخلاص نتائج ذات دلالة إحصائية.

2. **المتوسط النظري مقابل المتوسط الحسابي:** المتوسط النظري هو 3، بينما المتوسط الحسابي للعينة هو 3.535. هذا يشير إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى من المتوسط النظري المفترض.

3. **الانحراف المعياري:** الانحراف المعياري للعينة هو 1.09393، مما يعكس تباينًا في درجة الاحتياج بين أفراد العينة. القيمة نسبيًا مرتفعة، مما يشير إلى وجود تباين كبير بين استجابات الأفراد.

4. **قيمة t ودرجة الحرية:**

- قيمة t المحسوبة هي 3.093، وهي قيمة كبيرة بما يكفي للإشارة إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري.

- درجة الحرية (df) هي 39، وهي تُحسب باستخدام معادلة (حجم العينة - 1).

5. **الدلالة (ث.ح):** الدلالة المحسوبة (p-value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ويمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فرق بين المتوسطين.

6. **مستوى الثقة:** مستوى الثقة هو 0.535، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية.

7. **القرار الإحصائي:** القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

التعليق:

تشير نتائج الجدول إلى أن درجة الاحتياج التي أبلغ عنها أفراد العينة أعلى بشكل معنوي من المتوسط النظري المفترض. قيمة t العالية والدلالة المنخفضة ($p < 0.05$) تدل على أن الفرق بين المتوسطين ليس نتيجة للصدفة، بل هو فرق حقيقي ذو دلالة إحصائية. هذا يعني أن الأفراد في هذه العينة يشعرون بدرجة احتياج أعلى مما كان متوقعًا وفقًا للمتوسط النظري.

الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى وجود تباين كبير بين الأفراد، مما يدل على اختلاف كبير في استجاباتهم حول درجة الاحتياج. باختصار، يمكن الاعتماد على هذه النتائج في استخلاص أن درجة الاحتياج مرتفعة بين أفراد العينة بشكل دال إحصائيًا.

خلاصة الفصل:

بالاعتماد على مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، فإن النتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى:

بالنظر إلى المتوسط النظري مقابل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري الذي بلغ 0.87196، مما يعكس تبايناً في درجة الاحتياج بين أفراد العينة، وقيمة t المحسوبة هي 4.119، وهي قيمة عالية تشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري والدلالة المحسوبة (p -value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ومستوى الثقة هو 0.56786، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية، فإن القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

بالنسبة للفرضية الثانية:

بالنظر إلى النظري مقابل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والانحراف المعياري للعينة الذي هو 0.8742، مما يعكس تبايناً في درجة الاحتياج بين أفراد العينة، وقيمة t المحسوبة هي 4.853، وهي قيمة عالية تشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري، والدلالة المحسوبة (p -value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ومستوى الثقة هو 0.67083، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية، فإن القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

بالنسبة للفرضية الثالثة:

بالنظر إلى المتوسط النظري مقابل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة هو 1.09393، مما يعكس تبايناً في درجة الاحتياج بين أفراد العينة. القيمة نسبياً مرتفعة، مما يشير إلى وجود تباين كبير بين استجابات الأفراد، وقيمة t المحسوبة هي 3.093، وهي قيمة كبيرة بما يكفي للإشارة إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري، والدلالة المحسوبة (p -value) هي 0.0000، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يعني أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية قوية، ومستوى الثقة هو 0.535، مما يشير إلى مدى الثقة في النتائج المحصل عليها وأن الفرق بين المتوسطين يقع ضمن هذا النطاق بثقة عالية، فإن القرار الإحصائي هو "دال"، مما يعني أن الاختبار أثبت وجود فرق معنوي بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي للعينة.

الْخَاتَمَةُ

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، يتضح أن هناك تطوراً كبيراً في نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها الإدارة الجبائية للمكلفين بالضرائب، فقد تم إنشاء نظام معلوماتي رقمي حديث لمعالجة البيانات، مما ساهم بشكل كبير في تحسين الخدمات وتسهيل عمل أعوان الضرائب، هذا النظام يوفر منافع اقتصادية متبادلة للإدارة الجبائية وللمواطنين على حد سواء، كما يمكن القول إن استخدام البرمجيات المعلوماتية اليوم ليس فقط ضرورة للتطوير، بل هو جزء أساسي من استراتيجيات إدارة الضرائب التي تسهم في تفعيل وتحسين أدائها ونشاطها اليومي، مما يمكّنها من أداء مهامها بسرعة ودقة.

إذ تهدف الإدارة الجبائية أيضاً إلى تعزيز الفعالية والشفافية في تقديم الخدمة الجبائية، مما يعزز ثقة المكلفين بالضريبة في هذا القطاع المالي الحساس الذي تعول عليه الدولة لإعادة التوازن لميزانيتها، وعلى الرغم من أن المشاريع المختلفة التي تبنتها الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة تهدف إلى رقمنة القطاع وتحسين تحصيل الجبائية، إلا أنها تبقى غير كافية في الوقت الراهن، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعميم هذه الإجراءات. جاءت هذه الدراسة للكشف عن أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، حيث ركزت الدراسة على مديرية الضرائب لبلدية العلمة بولاية سطيف.

✚ نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الإطار النظري وإسقاطه على الجانب التطبيقي الذي استخدمت فيه الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

- تساهم الرقمنة بشكل كبير في تحسين الخدمات الحكومية.
- يجب توفير بيئة مناسبة للإدارة الرقمية، بما في ذلك حمايتها من الاختراق والقرصنة.
- يعزز الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التحصيل الجبائي.
- تلعب رقمنة الإدارة الضريبية دوراً مهماً في توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات والتحصيل الضريبي.

✚ نتائج اختبار الفرضيات: بالاعتماد على نتائج الفصل النظري والتطبيقي فاننا نثبت الفرضيات

السابقة كما يلي:

إن خدمة التصريح الإلكتروني جبائتك (Jibayatic) تهدف إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الشفافية في التعاملات الضريبية.

إن خدمة مساهمتك (Moussahamtic) تهدف إلى تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين من خلال تقديم التصاريح والدفع إلكترونياً، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من الحاجة إلى الحضور الشخصي للمكاتب الضريبية. إن الرقمنة أثبتت فعاليتها الكبيرة في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحسين الشفافية، الكفاءة، والتتبع في العمليات الضريبية، فتقنيات الرقمنة تسهم في تحسين جمع البيانات ومعالجتها، مما يسهل الكشف عن حالات التهرب الضريبي ويعزز الامتثال الضريبي.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، ولتحسين الوضعية الراهنة للإدارة الجبائية في ظل استخدام تكنولوجيا الرقمنة، يمكن تقديم للتوصيات التالية:

- يجب على السلطات العمومية إصلاح الإدارة العمومية من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية.
- تعزيز استخدام التقنية في الإدارة الجبائية، وبالأخص نظامي جبايتك ومساهمتك.
- العمل على الحد من التهرب الضريبي بكل الوسائل، وذلك لأهمية الضرائب كعمول لميزانية الدولة.
- زيادة نسبة التحصيل الضريبي بالاعتماد أكثر على الرقمنة.
- التحقق من مبدأ تخفيض التكاليف في استخدام البرامج الجبائية "جبايتك ومساهمتك".
- يجب على الإدارة الجبائية توفير دورات تدريبية للموظفين لضمان الاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية.

أفاق الدراسة:

- دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي.
- انعكاسات تطبيق البرامج الرقمية مساهمتك وجبايتك على أداء أعوان الإدارة الجبائية.
- دراسة تحليلية لعلاقة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النشر العربية، القاهرة، 1975.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1994.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2007.
- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب دار الجريز للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2011.
- علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- علي زغدود، المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- عمر عبد الله بني إرشيد، موسوعة الضرائب، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- نبيل صقر، الوسيط في شرح العقوبات الخاصة الجريمة الضريبية والتهرب، ط 1، الجزائر، 2013.
- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ياسر صالح الفريجات، المحاسبة في علم الضرائب، ط 1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- أوغاري فاطمة الزهراء التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العمومية دراسة ميدانية على مستوى الخزينة العمومية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017.
- بداني عبد الهادي الغش الجبائي ومدى فعالية الإصلاحات في مكافحته، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم السنة الجامعية 2018/2019.
- بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 2009 - 1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان 2010/2011.
- جعفر خوجة أسامة، آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2018.

- راقب كريمة رشيدة أمير، الإصلاح الضريبي في الجزائر بين النظرية والتطبيق مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع تكتيك بنكبة ونقدية جامعة التكوين المتواصل البويرة، الجزائر، 2006،
- عبة إيمان، التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.
- عبد المجيد قدي فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، 1995.
- حراش إبراهيم، عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010، أطروحة دكتوراه) علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 3، 2021.
- رحيم محمد، آليات مكافحة التهرب الضريبي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص قانون عام جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013.
- سليمان عتير دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011-2012.
- شيلي أحالم، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي، دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، (أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2020.
- مناصرية سميرة، زبيري جهيدة، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022

ثالثا: المجالات والملتقيات العلمية

- عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"، مجلة صوت القانون، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة الجزائر الجزء، العدد 1، د7، 2017.
- قناص علي زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، (مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.

- وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطور الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، (مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد 17، 2017.
- أحسن ركي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية)، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.
- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، (مجلة دراسات اقتصادية)، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021.
- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العالقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021.
- أكلي نعيمة، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015.
- شعباني لطفي، وآخرون، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري"، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والاحتمية، عمان، الأردن، 6 و 8 نوفمبر 2017.
- عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبايتك - دراسة تقييمية - الملتقى الدولي الافتراضي البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كالية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية " الفرص التحديات والافاق، 2022.
- محمد زرقون وعبد الحميد بوخاري، أثر التهرب الضريبي على مصادر التمويل المحلي وانعكاساته على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب الضريبي على التنمية المحلية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29 30 جانفي 2013.
- مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي موجهة لطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017/2018
- مشهور أحمد، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، يوم 31 أكتوبر 2007.

المراجع باللغة الأجنبية

- M.Zikara, "le lancement du nouveau système d'information de la direction Générale des impôts (Jiboya'tic)", bulletin d'information de la direction générale des impôts, N-85, ministre des finances, Algérie, 2017.

- 'Pierre Beltrame, la fiscalité en France, Hachette, 6^{ème} édition, 1998.
- Raouya Abderrahmane, "Séminaire sur le système d'information, vers une administration électronique", bulletin d'information de la direction Générale des impôts, N 73, ministre des finances, Algérie, 2014.
- Zhiyan Fang, "E-Gouvernement in digital era, Concept, practice, and développement", (International Journal of the Computer, the Internet and Management), Vol 1, no 2, 2002.

المواقع الإلكترونية

- دليل استعمال بوابة التصريح عن بعد مساهمتك. <https://www.mfdgi.gov.dz/>

الملاحق

الملحق رقم 01



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمة



إستبيان

تحية إحترام السيد الكريم، السيدة الكريمة وبعد؛

في إطار إنجازنا لمذكرة ماستر بعنوان: "أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي" دراسة حالة مديرية الضرائب لبلدية العلة بولاية سطيف، نضع بين أيديكم هذه الاستمارة.

نرجو من سيادتكم التكرم بقراءة العبارات بدقة والإجابة على الأسئلة بموضوعية، علما بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستكون دقة إجابتكم ومساهمتم عونا لنا في التوصل إلى نتائج موضوعية وعلمية وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الأستاذ المشرف:

د/ رزقي محمد

من إعداد الطالبين:

- بن ضياف طارق

- مخلفي عبد الكريم

السنة الجامعية: 2024-2023

المحور الأول: بيانات شخصية

					06	التصاريح الإلكترونية تتطلب إرسال معلومات حساسة عبر الإنترنت، مما يثير مخاوف بشأن الأمان والخصوصية.
					07	مشاكل تقنية بمواجهه مشكلات تقنية تعوق استخدام الخدمة، مثل تعطلات النظام أو تحديثات غير متوقعة.

المحور الثالث: خدمة التصريح الالكتروني مساهمتك Moussahamtic.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
08	سهولة الوصول باستخدام الخدمة من أي مكان وفي أي وقت، مما يوفر المرونة والراحة للمستخدمين.					
09	توفر الخدمات الإلكترونية ميزة تتبع الطلبات أو التصاريح، مما يمنح المستخدم شفافية حول حالة طلبه.					
10	تتيح هذه الخدمات إمكانية تحديث المعلومات والإجراءات بشكل فوري، مما يساعد على تقديم خدمات أفضل.					
11	يقلل التصريح الإلكتروني من الإجراءات الورقية التقليدية، مما يقلل من البيروقراطية ويزيد الكفاءة.					
12	الخدمة لا تدعم لغات متعددة، فقد يكون هناك صعوبة في فهم التعليمات أو الاستخدام بشكل صحيح.					
13	التعامل مع البيانات الحساسة عبر الإنترنت قد يثير مخاوف بشأن الأمان والخصوصية.					

المحور الرابع: فعالية الحد من التهرب الضريبي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
14	رقمنة الإدارة الجبائية تمثل أداة فعالة في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحسين جودة وفعالية جمع البيانات الضريبية.					
15	تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات أساسية في رقمنة الإدارة الجبائية لاكتشاف الأنماط غير الملتزمة والمشتبه بها في التهرب الضريبي.					

					16	بفضل رقمنة الإدارة الجبائية، يمكن للسلطات الضريبية تحسين عمليات التحقق والرقابة، مما يقلل من الفرص للهروب الضريبي والغش.
					17	تسهم أنظمة رقمنة الإدارة الجبائية في تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي، مما يقلل من الغموض ويحد من الفجوات التي يمكن استغلالها للتهرب الضريبي.
					18	من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال رقمنة الإدارة الجبائية، مما يعزز قدرة الحكومات على مكافحة التهرب الضريبي بفعالية.
					19	رقمنة الإدارة الجبائية تسهم في تقليل التكاليف الإدارية وزيادة كفاءة جمع الضرائب، مما يحد من الاحتياجات المالية للحكومة ويعزز الاستقرار المالي.
					20	تعتبر الاستراتيجيات الرقمية للإدارة الجبائية جزءاً أساسياً من الجهود العالمية لتحقيق العدالة الضريبية وتوفير موارد مالية للمشاريع والخدمات العامة.
					21	من خلال استخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة، تساعد رقمنة الإدارة الجبائية في تحليل البيانات بشكل أفضل لاكتشاف حالات التهرب الضريبي واتخاذ الإجراءات اللازمة بفعالية.
					22	توفر رقمنة الإدارة الجبائية نظاماً أكثر دقة وسرعة في جمع المعلومات المالية، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات تجاوز الضرائب بطرق غير مشروعة.
					23	بفضل رقمنة الإدارة الجبائية، يمكن للحكومات تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين تجربة المكلفين، مما يزيد من معدل الامتثال ويقلل من حالات التهرب الضريبي.

فائق عبارات الاحترام والتقدير على وقتكم وأراءكم

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
05	تمهيد الفصل الأول
06	المبحث الأول: رقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي
06	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول رقمنة الإدارة الجبائية
12	المطلب الثاني: ماهية الجباية وتحديد الوعاء الضريبي
23	المطلب الثالث: مدخل مفاهيمي للتهرب الضريبي
32	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
32	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
35	المطلب الثاني: المقالات
38	المطلب الثالث: دراسة أجنبية
40	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
42	تمهيد الفصل الثاني
43	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب سطيف بلدية العلةمة
43	المطلب الأول: تعريف بمركز الضرائب
43	المطلب الثاني: المصالح المكونة لمركز الضرائب

..... قائمة الملاحق

45	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية
45	المطلب الأول: منهجية الدراسة
50	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
59	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
64	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	فهرس المحتويات

